

UNIVERSITY LIBRARIES



Kingdom of Saudi Arabia

King Saud University

Riyadh, 11451 P.O. Box 2454

عمادة شؤون المكتبات

الرقم : NO.

مكتبة جامعة الملك سعود قسم النظارات
٦٦٢٠ - ف ١٢٤١
الرقم :
العنوان : ترهق النظارة العلمية لانتظام الضالة الكفية
المؤلف : كمالها لاسمها في، عو كسبة - ١١٧٣ ر
تاريخ النسخ : الثالث عشر - ١٤٠٢ هـ
اسم الناسخ :
عدد الأوراق : ١٦
ملاحظات :

١٢٤١

٤١٤

نزهة الأنظار الألفية لاقتطاف الفواكه الجنية ،

ن ٤٠

كلاهما تأليف المحاسني، موسى بن اسعد - ١١٧٣ هـ .

كتبت في القرن الثالث عشر الهجري تقديرًا .

١٦ ق ٣١ س ٢٢ × ١٤ سم

نسخة حسنة ، خطها نسخ حسن دقيق ، الاوراق مفككة .

٦٦٢٠

الاعلام (ط ٤) ٣٢ : ٧ معجم المؤلفين ٣٥ : ١٣

١ - الصرف والوضع ، اللغة العربية ١ - المؤلف

ب - تاريخ النسخ ج - شرح الفواكه الجنية فيروضة

الرسالة الوضعية د - شرح المحاسني على

منظومته الفواكه الجنية .

٤١١٣٤١
١٤٠٨/٦/١٥٧



نزهة الأنظار الالعية لا قنطاف الفواكه الجنية
جمع كاتبة الفقير موسى الحاسني عفي عنه

الحمد لله الذي شرف الإنسان بجملة مواضع الالفاظ العربية وكساه من اجل الحسن ما يتخلل به النفس الزكية والصلاة والسلام على سيدنا محمد المبعوث لا يضاع الشريعة المحمدية **وبعد** فيقول العبد الفقير الى عفو مولاه الغني موسى بن اسعد المحاسني لما علمت الاوجه المسماة بالقرينة الجنية في روضة الرسالة الوضعية وكان بها مواضع على بعض الاذهان خفية شرحتها بقواعد المحققين رويها للاقتصار في القضية وسيسها روضة الانتظار لا لمعية لا فقتل في الفوائد الجنية فتقول في حل رموزها وفي مغلطات كثرها

الحمد لله على ما فيها معرفة الوضع على ما **التمها** ثم الصلاة والسلام على من **كلا على** حاربه **والله وصيحه الامية** ومن علم من هذه **الامه** الحمد لله الذي شرف الانسان على الجمل سوانت على البصيرة ام بالقرائن كذا في الطول وفي المختصر المحمود الشايع قصد التعظيم سوانت على اقتضائهم بالقرائن انهم واورع على التعريف ان قبل اللسان فيستدرك واجيب بانه ذكرنا من هذا التصدير على اختصاص الحمد بالسان ومنها التخصيص بقرينة قوله سوانت على التفضل ام بالقرائن على مقابلة الحمد في الذكر والذكر لغد ومنها ظهور المعنى في السجدة بها بالصيغة المذكورة على تعريفها وقوله ان الشايع على بالسان بالسان فيقول ان الله على ذاته وقوله النبي صلى الله عليه وآله لا احصى ثنا عدك انت كما اثبت على نفسك فلا بد من ذكر اللسان في تعريف الحمد ويرد عليه ان احسن اللسان على بالسان بخارج لا حقيقة ولو سلم فالظاهر ان المراد من اللسان القول من اطلاق الحمل على الحال ان القول لا يكون بالسان واما الله فيقول لا بد من عسل الكلام والحاصل ان ثناء الله ان كان حقيقة فحمد حقيقة وان كان ثناء واما جاز في حيزه على القول لا يصح الاحترار عند ذكر اللسان بل لا يصح التعريف الا ان راد من اللسان القول وعلى الثاني فلا حاجة للاحتراز عنه لان اطلاق الشايع على بالسان جاز والمراد الحقيقة والارجح ان يقال ان اطلاق الشايع على ثناء تعالى جمعه فيكون حمد حقيقة لان القول المحمدي يعني الحمد لله ليس محمدا بخصوصه اى يكون قولاً اى بمجرد كونه قولاً لا لانه دال على صفات الكمال وظهر لها ومن ثمة قال بعض المحققين من الصوفية حصة الحمد بظهر صفات الكمال وذلك قد يكون بالقول كما عرفت وقد يكون بالفعل وهذا القوى انتهى فعلى هذا فينبغي ان يكون



على عقود لطفها لا يجهل اولها قبل المقدمة وبعد تقسيم ثلثة الخاتمة وجه الترتيب ما يذكر في هذه الرسالة من العبارات اما ان يكون لا فائدة المقصود او لا فائدة ما يتعلق به اذ الخارج منها لا يذكر فيها فان كان الاول هو التقسيم وان كان الثاني فان كان ذلك لعلو ما يتعلق بالسابق باللاحق اى يتعلق الاعانة في الشروع على وجه البصيرة فيها هو المقدمة وان كان يتعلق باللاحق بالسابق اى من حيث زيادة التوضيح والتكميل فهو الخاتمة ذكره المؤرخي وقال المصام ووجه الحصر على المقدمة انما يتقصد اولها وبالذات اما جميع ما هو مقاصد فهو التقسيم او لا فهو ما يجمع ما يتعلق بها يتعلق بالاعانة في الشروع فيها هو المقدمة واما جميع ما يتعلق بها يتعلق باللاحق بالسابق فهو الخاتمة ما يتقصد له من التقسيم لاحقا به في المعرفة انتهى قوله ووجه الحصر اى حصر الرسالة في المقدمة والعلم والخاتمة قوله على التقدير الاول هو ان يكون المشار اليه المعاني وقوله الاول وبالذات كتب المصام في الحاشية ما يتقصد منه الكل الاعتبارى او لا وبالذات اخر اعتبر تركب الكل منها انتهى ولعله اراد ان الاخر الذى اعتبر المصنف تركب الكل منها ما هو المقصود بالذات في المبدء والتقسيم والخاتمة فان البحث عن الوضع الخاص للموضوع له كذلك مذكور في هذه الثلاثة بالتبع وقوله لاحقا به في المعرفة كتب المصام في الحاشية اى معرفه ان القرينة واقية في استعمال الموضوع للمحظوظ الكلى فتفهم في الفرق بين الاقسام بقناو القرائن انتهى ولعلمه وجه الحصر على التقدير الثاني وما ذكره من وجه الحصر على التقديرين محفوظ عن الانتفاض بحجج الجوز والمركب من الجوز والجز وعمر ذلك وقدر ثبات الاقسام الحاصلة منها وتعلمه وجه اصلاجهما فاحفظه ذكره المصام قوله ولعلمه انه اى من وجه الحصر على العدد الاول ووجه الحصر على التقدير الثاني هو ان يكون المشار اليه بلفظه هذه الالة الرسالة التى هي عبارة عن الالفاظ بان يقال انما يتقصد منه تلك العبارة او لا وبالذات اما جميع ما يدل على جميع ما هو مقاصد فوط هو التقسيم او لا فهو ما يجمع ما يدل على جميع ما يتعلق بها يتعلق بالاعانة في الشروع فقط هو المقدمة واما جميع ما يدل على جميع ما يتعلق بها يتعلق باللاحق بالسابق فقط فهو الخاتمة والمراد بجز الجوز المقدمة التى هي جزء من الرسالة وبالمركب من الجوز والجز كالمركب من المقدمة وبعض التقسيم ويعبر ذلك كالمركب من الجوز ومن المقدمة والتقسيم او من التقسيم والخاتمة او المقدمة والخاتمة فانه لا يصدق على واحد من هذه الاشياء واحد من الالة الثلاثة اى المقدمة والتقسيم والخاتمة والامام المقدمة والتقسيم والخاتمة وقوله الحاصلة اى من وجه الحصر على التقديرين وقوله محفوظات عن الانتفاض بحجج الجوز وكذا بالمركب من الجوز والجز اى ان يصير تعريف التقسيم هو جميع ما هو مقاصد فقط ولعلمه وجه جميع ما هو متعلق بالمقصد لعلو الاعانة في الشروع فقط ولعلمه وجه جميع ما يتعلق بالمقصد

تعلق اللاحق السابق فقط لا يرد على حصر المشار اليه بهذه في الهم والثناء شئ سابق
 فان قلت ليس في كلام المصنف لفظة فقط في المواضع الثلاثة قلت نعم ولكنها مأخوذة
 منه اذا المتبادر منه الانفصال الحقيقي لكن يردح انه لا يستغنى بالوجه الذي ذكره في حصر
 الكتب والرسائل وتعرفات الاقسام الحاصلة منها الا بغير الجزاء في اللفظ فقط مرادة في
 كلامهم فاعرفه قوله ولعل وجه اصلاحها اي اصلاح الوجه الذي ذكره في حصر الكتب
 والرسائل ووجه اصلاحه لغيرها الاقسام الحاصلة منها بان يقدو قيد الجميع فيها وحذف
 مع ارادته لظهورها قوله بجزان التقدير الثاني وهو ان يكون المشار اليه الرسالة التي هي
 الالفاظ والعبارة فانه قد نفى الحصر بهذه الجملة ظاهرا لان اسم الكتاب والرسائل
 يطلق على جميعها في الكتاب حتى التسمية والجزء والشارع الصلح ان هذا النقص قد
 في الحصر بقوله وان كان مما لا يبال اليها اشارة في النقص اذ كون المقصود حصر
 ما هو المقصود من الالفاظ الرسالة في الامور الثلاثة في غاية الظهور فكانه قال هذه
 الالفاظ المقصودة فانه انما ذكره العلامة عبد الله **المقدمة** هي من قدم يعني
 تقدم عند الجمهور ولذا حكم بان الفتح خلف ومنهم من جوز جعلها من قدم متديا ووجه
 جعلها اسم العان امور متقدمة مسبوقة كما تستفصل بمصانها يتولى بها الفرض في هذا
 المقام بان السبب بالاستحقاق كالقدم لنفسه او لقوية الطالب المتكسبة في مطلوبة
 كانه يقدم في ذلك المطلوب على فاقدة ومنه مقدمة الكتاب اما معنى حلاقة الدالة
 على جميع ما يذكره ما يعين في تحصيل العلم فان معنى طائفة من كلامه الدالة على جميع ما ذكر
 فيه ما معنى في تحصيل ما هو المقصود وليس علم ان الكتاب له تسمية الدال باسم الدلول على ما
 حقيقة سبب التحقيق قدس سره وتحقيقه ان المقدمة فيها بين اهل التدوين نفسا على ما بين
 في تحصيل العلم وتبدي العلم فقال بعد العلم وبارك بطريق على ما بين في غير العلم سرا كان
 قسما منه اوله بكن تسميته وراها ما معنى في طائفة المباحث والمقاصد مقدمة الكتاب
 بمعنى الالفاظ الدالة على جميع ما يذكره ما يعين على تحصيل العلم ان كان الكتاب للعلم
 وبمعنى الالفاظ الدالة على جميع ما يذكره ما معنى في طائفة المقاصد ان كان الكتاب للدين
 يعلم ويحذر ان مقدمة الكتاب لا تختص الدال على مقدمة العلم كما يسره ظاهر كلامه في التحقيق
 وليست في ما بين الناظرين في كلامه ان الكتاب لا يختص على المقدمة قد يكون في غير العلم واما معنى
 طائفة من كلامه فالانتماع بها في اصطلاحا لوضع تلك اللفظة لهذا الغرض على ما صفة
 السعد الغنازاني ولا يخفى عليك ان هذا التفسير صادق على جزاها والتفسير الصحيح ان يقال
 طائفة من كلامه ودرام المقصود دالة على جميع ما ذكره ما يتفصح بها فيه وقرن بين حقيقة
 ما في على حقيق العلامة بمعنى واحد في كل كتاب بخلاف الحقيقة ودراسه لا ينبغي مقصود
 لم يقدم في الكتاب على تحقيقه بخلافه ولا بعد ان يرجح تحقيق العلامة الا انها في العلامة
 ان مقدم العلم ما يتوقف على الشروع في العلم وما يستفاد من مقدمة الكتاب لا يلزم ان يكون



ان يتوقف على الشروع في العلم يتجسد عليه ان مقدم العلم ايضا لا يلزم ان يكون موقفا على الشروع
 بل التحقيق ما يعين في تحصيل العلم كاسس والاقرب ان يقال ان المقصود لفظ على طائفة
 من الالفاظ من اصنام المقصود يستفاد بها فان كان المقصود كما قال مقدمه في مقدمة الكتاب
 وان كان باقيا للمقدمة مقدمة الباب وان كان مقصودا بالمقدمة مقدمة الفصل فلا يحتاج
 الى القول بترك المقدمة من مقدمة الكتاب ومقدمة الباب بل لمعنى واحد يخص ما ارد
 في مقام ما لا يضاف له هذا هو التحقيق فاحفظه فانه للتحقق كذا ذكره العلامة قوله
 ولا بعد ان يرجح اما الترجيح الاول فلا ان المقدمة باعتبار بصيرة كالمعنى
 فيكون اضبط واما الترجيح الثاني فلا يمتثل له من الغوى قوله والاقرب ان يقال
 من اشتراك المقدمة من مقدمة الكتاب ومقدمة الباب ومقدمة الفصل اشتراكا لفظيا وانما
 لا يمكن اجتماعها تحت مفهوم واحد وانما كان اقرب لان الاشتراك ان يكون معنويا او لفظيا
 من وجهين ان الكتاب على ما عرل اسم الالفاظ الدالة على المعاني والالفاظ ليست
 مقصودة الثاني ان الكتاب عبارة عن مجموع الالفاظ تكون المقدمة منها بل السابعة
 ايضا تكون منها فلزم دخول المقدمة على هذا في الكتاب واجيب عن الاول
 بان في الكلام حذف مصنف اي فان كان دال المقصود كتابا او المقصود فلو في الجملة
 وعن الثاني بان الكتاب له اطلاقان لفظي على مجموع ما حيلكا لشعبته وعلى اقبال
 الباب والفصل قول لفظها كتاب الطهارة والمراد بالكتاب ههنا المعنى الثاني وبمجموع
 الجبرائي تحسم ما دة السببه قوله فلهذا هو المحسوس وحاصل تحسمه ان لفظ المقدمة اسم
 لمفهوم متول على مقدمة الكتاب والباب والفصل بالاشتراك المعنوي واما ان كان لفظ المقدمة
 من مقدمة الكتاب والعلم قول لفظي وممكن ان يقال ان لفظ المقدمة بمعنى جميع ما يحتاج
 اليه في المقصود ويكون المراد من الاحتياج اعم من ان يكون محسوسا او حكما ذكره عبد الله
 تنبيه رعايا جاب المعنى فتعني كون المقدمة مستندا محذوقا لخبرائى المقدمة هذه المعاني
 المذكورة من الامكام وما يتعلق بها الى التقييم او الالفاظ الدالة عليها وجانب اللفظ
 لسدعي ان يكون الجوهرة الالفاظ المذكورة فكون الحكم بينهما او المعاني لهما ليل يحتاج
 الى حذف ولكن كون افاده المعاني التي هي المقاصد بالذات على سبيل التبصير في تلك الحالة
 المعنى وان يجوز حيل الى من يتكلف في تصحيح اللفظ كذا ذكره العلامة الصمام ووجه
 صيروره افاده المعاني المذكورة من الامكام وما يتعلق بها الى التقييم تبعا انما اذا جعل
 مجموع الالفاظ المذكورة في المس او مجموع معانيها خبر المقدمة يصير المقصود بالذات
 انشا المقدمة وتصير ما في المقدمة من المعاني المذكورة من الامكام وما يتعلق بها مقصودا
 تبعا ولما كان معرفة اقسام اللفظ باعتبار خصوص الوضع وعمومه ونقص الوضع له
 كذلك ما يتوقف على المقصود كما يظهر لك بعد ذلك بعد في تقسيم اللفظ المذكور اعتبارا
 قد يوضع اللفظ بعينه لما يخص او لغيره فاعلموا وان يقال ان بعضا من مشترك بين

الاصول

بين الشخصيات قاع في شكك اللفظ في اللغة الرمي في اللفظ لا الرمي مطلقا كما قد يظن
الرجح الدقيق لانه يجازى صرح به في الاساس فالمناسبة بين المعنى والقوى ومعناه الاصطلاحي
قوته وهو ما من شأنه ان يلفظه الانسان من الحرف وما تركب منه او ما في حكمه الذي وقته
منه الله وموطر فاعليه ومن احلق او ما في حكمه دخل في تعريف الحركات الاعرابية
قال ابن الحاجب ان ما يعلق على اللفظ حرف واحد ودخل ايضا الدوال الاربعة لذلك
الا ان يقال الحكم في كلام النحوي منصرف الى الحكم الاعرابي وما يناسبه ذكره العصا ٣
واللام في اللفظ اما الجس من حيث حصوله فقط او من حيث حصوله في بعض افراده اعني
العهد الذهني او لحصة معينة من جس مطلق اللفظ وهي الموضوع منه اعني المعنى الخارجي
وج يجب ان يحل قوله بوضع على الدوال على الماضى الى المضارع اما الاستحسان الصوري
غاية اولنا من الموضوع عن اللفظ بالنظر للذات اذا امتد فقول اقام اللفظ الموضوع
من حيث تخلف الحرف وعدمه وخصوصا في الموضوع وعمومه ما يقتضيه التقسيم العقلي
ارفعه لان المعنى اما مستحق ولا وعلى كل تقدير فالوضع اما شامرا ولا فالاول ما يكون
موضوعا للتخصيص باعتبار خصوصه وليس هذا الوضع وضعا خاصا للموضوع لخاص كما اذا
تصورت ذات زيد ووضع اللفظ بآرائه والما في الموضوع باعتبار انتقاله لا يتصور
بل بامر عام وبسبب ذلك الوضع وضعا عاما للموضوع لخاص كما في اللفظ على ما سيجي وهذا
المفهوم يجب ان يكون معناه متوقفا او بالما في الموضوع لخاص باعتبار انتقاله كذلك كما في
عمومه وبسبب هذا الوضع وضعا عاما للموضوع لخاص كما في اللفظ على ما سيجي وهذا
لفظ الانسان بآرائه والما في الموضوع لخاص باعتبار انتقاله لا يتصور بل بامر عام وبسبب ذلك الوضع وضعا عاما للموضوع لخاص كما في اللفظ على ما سيجي وهذا
القسم لا يوجد له بل حكمه باستحالة لان الموضوعات لا تتغير كما في الملاحظة على ما في
خلاف العكس والتفريق يذكر القسمين من تلك الاقسام الاربعة لعدم جريان الرابع وتظهر الثالث
وعدم تعلقه بغيره في هذا هو المقصود الاصل من تلك الرسالة من معنى الحرف واللفظ ليس
الاشارة والموصول والاول وان كان كذلك الا انه لما شارك الثاني في شخص المعنى لم يزل
ليريد بوضع صاحبه ذكره التوشحي ثم معرفة الموضوع لتخصيصه افاضل حروفه لما هو المقصود
من الرسالة اعني القسم لتوقف معرفة الضمائر على اللفظ والاشارة والحرف والموصول على وجوه صوره
لها عليه ولما لم يكن لغيرها مدخل في معرفة الضمائر من المقاصد اقتصر عليها وما ذكرنا ظهر
ان ما حصل القسم الاول اشارك الثالث في انه لا يتعلق بغيره في هذا هو المقصود الا انه لما شارك
عن مشاركه الثاني في تخصي المعنى لم يزل بوضع صاحبه كلاما لفظيا لفظيا على المقصود
على ان الثالث يشارك الثاني في اعتبار اللفظ العام فالتميز بينهما بوضع صاحبه
بالاخر في الحرف والاشارة لانهما في الموضوع خاصا والموضوع عاما مستحيل لان الشخص
لا يمكن ان يلاحظه بكتابة ذكره العصا ٣ **ثم قال اللفظ موضوع لما يخص كل واحد منهما**
اعني اللفظ اذا كل من افراده الشخصية وكان ذلك الامر العام من ذاتها كما في معناه الحرف

اول اللفظ في اللغة الرمي في اللفظ لا الرمي مطلقا كما قد يظن
سواء كان اللفظ الذهني او لفظيا فالمناسبة بين المعنى والقوى ومعناه الاصطلاحي
اي كونهما اربابا كونهما وذكرنا ان اللفظ على ما في الموضوع لخاص باعتبار انتقاله لا يتصور بل بامر عام وبسبب ذلك الوضع وضعا عاما للموضوع لخاص كما في اللفظ على ما سيجي وهذا
وهو ما من شأنه ان يلفظه الانسان من الحرف وما تركب منه او ما في حكمه الذي وقته
الرمي في اللفظ الرمي في اللفظ لا الرمي مطلقا كما قد يظن
الاولى في اللفظ الرمي في اللفظ لا الرمي مطلقا كما قد يظن

الحرف اربابا كونهما وذكرنا ان اللفظ على ما في الموضوع لخاص باعتبار انتقاله لا يتصور بل بامر عام وبسبب ذلك الوضع وضعا عاما للموضوع لخاص كما في اللفظ على ما سيجي وهذا
وهو ما من شأنه ان يلفظه الانسان من الحرف وما تركب منه او ما في حكمه الذي وقته
الرمي في اللفظ الرمي في اللفظ لا الرمي مطلقا كما قد يظن
الاولى في اللفظ الرمي في اللفظ لا الرمي مطلقا كما قد يظن

وهو ما من شأنه ان يلفظه الانسان من الحرف وما تركب منه او ما في حكمه الذي وقته
الرمي في اللفظ الرمي في اللفظ لا الرمي مطلقا كما قد يظن

الوضع لا يصح الحكم بالوضع وقبح بقوله موضوع المتعبد بقوله لكل واحد من الشخصات بحيث
لا ينفذ الخ فالحكم بالوضع بالمتعبد بالمتعبد المذكور فالحاصل في الوضع حال كونه مطاعا للتعبد
بالمتعبد بقوله بكل واحد من الشخصات لا يصح الحكم بقوله موضوع وحده حتى يعترض ويقال
ان هذا القول غير مطابق للواقع وقوله ولا يخفى عليك كتب العصام في الجملة الظاهر انه
لا يمكن في جميع افراد الوضع العام والموضوع له الخاص كونه قد يكتفي في وضع الموضوع فانه
يقتضي من المعلوم بالجملة من غير ان يلاحظ كونه معلوما بالجملة انتهى وكذا لما مر
الخاصية التي توجه الاعتراف بنا على الظاهر على قوله ولا يخفى عليك لا يظهر قوله لا يكتفي
انه لا يكتفي بوضع شئ من الاقسام الاربع على طريق السلب الكلي والى الجواب بجملة النفي على
رفع الاحبار الكلي اي لا يكتفي بوضع جميع الاقسام الاربع على طريق السلب الكلي واسم الظاهر
والموصول لا السلب الكلي ويحتمل ان لا يكون اشارته الى اعتراض بل من مراده بقوله لا يكتفي
واما قال الظاهر انه لا يكتفي في ذلك جميع الافراد على ما نقل عنه حيث قال
ولبحث فيه بحال الخ ويحتمل ان يكون التعبد بالظواهر اظهر من قوله لكنه قد يكتفي في وضع
الموصول لا محتمل ان لا يكتفي مجرد القول المذكور في شئ من الاربع كذا قيل ولما كان اللفظ
الموضوع بالوضع الكلي للشخصات لا يستعمل الا في شخص واحد والحال انه يمكن
ذلك اي عدم الاستعمال الا في شخص مقتضى هذا الوضع اذا الوضع لكل واحد كانه
سبب الانتقال الى الكثرة فينبغي ان يصح استعمال اللفظ في ذلك الوضع في اكثر من
كانه يصح استعماله في الواحد اذ ان يثبت على سبب ذلك المنع فقال **بما لا ينفذ**
الا في فرد مخصوص لا القدر اي القدر المشترك فيما بعد فنبه على ان السبب في ذلك
استعمال الوضع في ذلك وكذا ان نقول ذكره اشعارا بما سيصريح به في التنبيه فان
الاحتياج الى القرينة ليس الا لافادة واحد بخصوصه وهذا الاشعار سماه بالتنبيه وليس
لك ان تقول قيد الوضع بذلك دفعا لتوهم ان يراد بكل واحد جميع الاحاد وحمل اللفظة
كل على المجموع لان الكل اذا دخل على المنكر لا يصلح للمجموع كانه اذا دخل على المرفوع لا يصلح
للافراد قال العلامة الثاني في المحقق التفتازاني كل اذا اضيف الى المنكر تكون لعموم الافراد
ولهذا قيل كل الرمان مأكول صادق وكل رمان مأكول كاذب هذا كلام تامل بالقول
كل واحد صادق فيما يخصه كالعالم للكل الافراد كذا ذكره المحقق للعصام قوله تكون لعموم
الافراد صادرة العلامة التفتازاني هو الاصل وعند المقام عن القران فلا يراد بها اذا
اضيفت الى المنكر ومعناها استغراق الاجزاء لقوله كل قلب متكبر جبار والى المفرد المرفوع
ومعناها استغراق الافراد لقوله كل الطعام الا لا يبرئ من الاستغناء فان قيل هل ينفذ
كل في قوله صلى الله عليه وسلم كل ذلك لم يكن نفي كل واحد ونفي المجموع قلنا تعبد
الاول لان ذلك اشارته الى المذكور في سؤال ذي البدن وهو قوله اقصر الصلاة
ام نسيت يا رسول الله فالمدكور القصر والتبيان فاسم الاشارة المفردة عليه

عليه فينفذ نفي كل منهما لان دلالة العموم نص في كل فرد اذا اضيفت كل الى مفرد
او نكرة وهنا التعبد لكل المذكور لم يكن وهو مفرد معروف وقوله تامل كتب العصام في
الخاصية صدق كل الرمان مأكول اذا كان الرمان معهودا خارجيا او ذهنيا واما
اذا كان جنسا استغراقيا فلا بالحكم بالصدق هو الحكم بالصدق في الجملة
والحكم بالصدق هو الحكم بالصدق في الجملة والصدق في الجملة
اخرى اما امر بالتامل كذا يوسف ان يكون كل كذلك لانه في كون المذكور لرفع ذلك
التوهم لان القاعدة المخفية لا تمنع التوهم والتامل منع لان الخطأ باللفظ يكون
للعالم بوضع اللفظ ولا ينفذ التعبد لدفع ما لا يحتمل اللفظ انتهى وقوله كون كل كذلك
اي لعموم الاجزاء اذا اضيفت للمفرد وعموم الافراد اذا اضيفت الى النكرة قوله لا ينفذ
كون المذكور اي من قول المصنف بحيث لا يفادح قوله ذلك التوهم اي وهو ان يراد
بكل واحد جميع الاحاد وحمل الخ قوله لان القاعدة هي نفي ان كل اذا اضيفت الخ قوله لان
الخطأ بل على قوله والتامل منع لانك اذا تاملت تعبد ان الخطأ يكون للعالم بوضع
الالفاظ فاذا كان الخطاب عالما بوضع اللفظ لا توهم ذلك التوهم لوجوده يكون لكل
اذا اضيفت للنكرة تكون لعموم الافراد واذا اضيفت للمفرد تكون لعموم الاجزاء وكل ذلك
في عبارة المصنف اضيفت للنكرة فتكون لعموم الافراد فلا توهم العالم بوضعها بالكل
المجموع فلا يصح ان يكون قول المصنف لا يفادح دفعا لذلك التوهم اذ لا توهم النسبة
للعالم اذ الخطاب مع العلم بالامع العوام كذا ذكره سطر لفضله تنبيه قال للعصام وما قيل
من انه دفع بذلك التعبد وهو قوله لا يفادح توهم ان الموضوع له مفهوم كل واحد من
الشخصات بخصوصه فما لا ينبغي ان ينفذ المدعى لا يذهب من مثلهذه وهم اهم الى ذلك لا
لا يمنع عن هذا التوهم قيد بخصوصه لان هذا التعبد ايضا داخل في هذا المفهوم بل
لفظ كل واحد يمنع عن ارادة المفهوم كالا يشتهر على احد وما افيدانه للمفرد بلفظ
الوضع وهي افاده الموضوع له ليس يتوهم لان المقام ليس مقام بيان فائدة الوضع بل فائدة
الوضع هذه مستغنية عن البيان على انه لا وجه لتخصيصه القسم الثاني للوضع واثيره للوضع
توهم صحة الاستعمال في اكثر من واحد لما وضع لكل واحد ولا يخفى ان المتبادر من هذا ويغفم
سوا كان من التوهم ومن التوهم ان المقام قيد بالواحد بخصوصه ضروري بما يفادح ويغفم
باللفظ والمرا من نفي افادة غير الواحد بخصوصه الا فائدة بطريق الوضع كالمعروف
الكلام بلا خفا فلا ينبغي ان لا دليل على صحة افادة القدر المشترك يجوز او لم يجوز
منع الواضع عن ذلك في اثنا وضع لفظ انتهى قوله كالا يشتهر على احد وكذا القول
كان قيد بخصوصه لا يدفع توهم ان الموضوع له مفهوم كل واحد من الشخصات بخصوصه
لكونه جزاء فذلك لفظه كل واحد لا يدفع ذلك التوهم ايضا لكونها جزاء المفهوم ايضا
فكون هذا التعبد دفعا لذلك التوهم وقيد بخصوصه دفع مع كون كل منهما جزاء المفهوم

من اللفظ فلو كان ذلك اللفظ على القدر
المشترك من نفس الواحد بخصوصه

ترجيح من غير مرجح ولكن ان تقول فيه مرجح لان ذواته داخل كل واحد ايضا في ذلك المفهوم لكل ما
صار كل واحد كالعالم لكل الافراد بعد ان ينتقل الذهن الى هذا المفهوم فلا حكم يمنع
اذا دعه قوله بالقسم الثاني للوضع كتب العصام في الحاشية ولكن ان قوله بأنه تقرض من
خالفه جعل هذه الامور موضوعات للمفهوم ان الكلمة تشمل في الموضوعات
فلم يرد وضع المفرد وترك الموضوع له وتحقيقه هذا يري عن الفساد لانه وضع يحتمل
ويستعمل في الموضوع له انتهى قوله تقرض من خالفه الضمير راجع لما ذكره المصنف في الحديث
بعاد ان يرد من قوله الخالف لا لئلا ينتقل الى الضمير في قوله راجع الى الخالف قوله وتحقيقه
اي تحصيله هذا اي ذكره من ان هذا مثله موضوع للمفهوم بواحدة لا حفظه بالامر
العام وقوله يري عن الفساد وهو وضع المفرد وترك الموضوع له يكون هذه الاشياء الاربعة
من الحرف والضمير واسم الإشارة والموصول مجازات لا حقائق لها وقوله في الموضوع له انما
كل من يناد ويستعمل فاعمل يستعمل وحذف فاعمل يناد اي يناد به الموضوع له وكذلك قول
التقرض من خالفه فهم من قوله ثم يقال هذا اللفظ موضوع في فاعله التقرض الثاني في نفسه
فان العلم بان هذا اللفظ موضوع لكل واحد من الشخصات لا يقد العلم بوضع المفرد
لشي من الشخصات بخلاف العلم بان الاسد موضوع للحيوان المفرد والعلم بان زيد موضوع
للشخص فلا بد من هذه القضية اذا حفظنا استعمال الوضع ممكن من العلم الموضوع لكل من
ممكنا حتى اذا استعمل اللفظ في واحد بخصوصه وحضر في ذهن السامع هذا الواحد
تنبه الحكم القضية المذكورة لان هذا الواحد مما وضع له اللفظ فانقل بسببه العلم بالخاص
بالوضع من اللفظ الى هذا الواحد وهذا اندفع ما عسى ان يشكك عليك لظنك العلم
بهذه القضية علم بالوضع من انه يتخلف العلم بالموضوع على العلم بالوضع في الوضع العام
للموضوع له الخاص وانه لو كان اللفظ موضوعا لموضوعات بالوضع العام وهي غير متناهية
لوزعم الامور الغير المتناهية من اللفظ لان العلم بالوضع كان في فهم المعنى كما ذكره المصنف
قوله وحضر ابتدا وقوله فانقل ذهن السامع والفتن التفتانانيا وما قرناه اندفع
ما يقال ان في كلامنا فان الاستفاد من كلامه قبل التقرير وهو قوله فانقل ان
حضور الواحد في ذهن سبب حصول العلم بالوضع لذلك الواحد بخصوصه ومن التقرير
ان العلم بالوضع لذلك الواحد بخصوصه سبب حضور ذلك الواحد في ذهن ووجه الإفتاء
ان المباد بالحضور السابق على التفرع بالحضور ابتدا والحضور المفهوم من التفرع لا لتنا
نانيا الحاصل من العلم بالوضع لذلك الواحد بخصوصه قوله كاف الخ اما اندفاع الاول
فما به عليه فواضح لا يمداه على ان يكون العلم بتلك القضية عند العلم بوضع اللفظ الشخصا
وقد عرفت من ذلك انه ليس الامر كذلك واما اندفاع الامر الثاني فلا بد ان اريد لزوم فهم
الامور الغير المتناهية اجمالا فهو مسلم لكن بطلانه ممنوع وان اريد لزوم فهمها
تفصيلا فهو ممنوع وانما يلزم ذلك لو كان وضع اللفظ لكل واحد من الشخصات غير

ان يكون التعريف للحد الباري فلا اشكال في ذكر اللسان لاخراج حجة تعالى لكن ما لهم
ان الحمد راس الشكر في قول النبي صلى الله عليه وسلم ما شكر الله عبد لم يحمد بكون ما هو باللسان
اقوى افراد الشكر واظهرها دلالة على انصاف المصنف بالكمال بما ذكره هذا الحق
المصنف من ان دلالة الفعل اقوى من دلالة القول وبخالفه ما ذكره على اصول الفقه في مسألة
تعارض قوله وقوله صلى الله عليه وسلم من ربح قوله قال القاضي في شرح المختصر لانه دلالة
المول على مدلوله اقوى من دلالة الفعل لان القول لا يضع ذلك فلا يخالف بخلاف الفعل فان
له حلال انتهى ثم هنا امور ثلاثة الجمل في المحمودية والجمل في المحمود عليه وقصد التعظيم فاما
ان يعتبر في الحمد مجموعها حتى يكون الحمد الوصف بالجمل على الجمل على قصد التعظيم وهو ان
ما ذكره في الموطأ فلا يطرد تعريف الحمد من جهة ان ما فيه يصدق على الوصف بالجمل على الجمل لا على
التعظيم وان لم يصدق وانما عاذه في المختصر فلا يطرد ما فيه من جهة ان ما فيه يصدق
بالوصف بالجمل على قصد التعظيم لا على الجمل وانه ليس الحمد اللهم الا ان يدعى ان الشكر بالجمل
على الجمل يستلزم قصد التعظيم فيطرد ما في الموطأ وكذا الوصف بالجمل على قصد التعظيم يستلزم
ان يكون على الجمل فيطرد ما في المختصر لان هاتين الدعوتين في غاية البعد واما ان يعتبر في
حقيقة الحمد الامران الاولان حتى يكون الحمد الوصف بالجمل على الجمل فيطرد ما في الموطأ لان
الثنائي لا يكون الا بالجمل وقد ذكر الجمل عليه دون ما في المختصر اذ لم يذكر الجمل المحمود عليه فلا يطرد
لانه يدخل في الثنائي بالانسان على قصد التعظيم لا على الجمل مع انه ليس الحمد ولا ينكس لانه يخرج
عنه الوصف بالجمل على الجمل لا على قصد التعظيم مع انه حمد الا ان يدعى ما سبق من الدعوتين واما
ان يعتبر في حقيقة الحمد الوصف بالجمل على قصد التعظيم فيطرد ما في المختصر دون ما في الموطأ
لان تعريف الموطأ يكون تعريفا لا عم من المعرف من وجه فلا يطرد لانه يصدق على الوصف بالجمل
على الجمل لا على قصد التعظيم مع انه ليس الحمد ولا ينكس لانه يخرج عنه الوصف بالجمل على قصد
مع انه حمد وقد زيد الاقسام اذا اعتبر كل واحد من الثلاثة على حاله او الاخر على الاخر على حقيقة
باعتبار ما يصح من تعريف الثنائي وما لا يصح على من التقدير كذا في حاشية المصنف على
الموطأ في بعض تغييره والاقرب موافقة للشهور ان يعتبر في حقيقة الحمد مجموعها ويدعى ان قصد
يستلزم الجمل في المحمود عليه بقرينة قوله وانقلوا الفضائل بالفاضل وذكر الثنائي على الجمل يستلزم
قصد التعظيم فيتم ما في التكميلين نعم الجمل المحمود عليه ان يكون جملة في الواقع او عند
برهنة فوصف النظام بصدق لما ذهب الادل الجمل عند الحمد وقد قدم الحمد لا يصدق لم يقع
عليه بقرينة وهو انه هل يشترط الاختيار في الجمل المحمود عليه او الجمل المحمودية ولا قلت
ما في تعريف الموطأ والمختصر من ان عن التعظيم به ولكن روح الناس على اشتراط الجمل
المحمود عليه وعن صرح بذلك الغمام الرازي فانه يقول عنه انه قال لا يجزى الا الفاعل على ما صدر
عنه بالاختيار وفعله من الامور الفاضلة القناري حيث قال صرحوا برجوب كون المحمود عليه
اختياريا انتهى واما اشتراط المحمودية فقال الجلال الدواني في شرح التهذيب انه يشترط

المحمود

اختيارا وفسد الجوانب الكائن للحوادث السعد وورد بعض الافاضل انه لو وجد بها ويمكن
الجواب عنه بانه قاسم على الجبل المحور عليه وقوله كذا ذكره محو على السبيل الدعوى
العينية وبعد ما كانت الرسالة في الوضع فخر اوضح الدلالة
وربما يعزب من الفاظها ما عده التنسيق بها
لكنها انما نظرت في مكانه وشعرها بين السبك
نظمتها بحسب القرحه فخر الكل فخره صحيحه
واربى من خالف المريد سلوكه خير سبل المقصد

فمن عجز عنها بعدة شئنا اننا نذكر المحور المقامه في كل عينها وتبينها اعتنا
بشان الحكم ورمز الى انها سهله الحصول قربة الماخذ كالصور المحوسب على البصر فشرع
القاعدة افراد المقامه فقال **قاعدة** في تعابيره عن الغرائز جميعها في تناول كالأفراد
او اشار بالافراد الى ان كانت متعددة لكنها جعلت واحدة او راى مطابقة هذه الافراد
بحسب النظر وقد اريد انه افاد به ان هذه الغرائز جميعه ووجه قضيتها كذا ذكره العلامة
وهو انه ما استوفيت علم احوال واصطلاحا ما يرتب على الفعل المصلحة من غير كذا سولم يكن
ما يرتب على الفعل الاجل الاجل الاقدام عليه او كان الاجل الاقدام عليه وحيث يكون قسما الغرض عند
ما لا حيلة الاقدام الفاعل على الفعل ويكون نفسه عند من ضره ففادته ترتب على الشئ لا حيلة الاقدام
عليه وجعلنا في اشارة الى الرسالة التي هي الالفاظ والعبارة من حيث الدلالة على المعاني فيكون
الى ان كانا يتجوز في مقامه عليها انما يتجوز في وصفها في هذا المقام ويحيط اليها بذكر الالفاظ على
مزيد الاهتمام على المعاني لا الالفاظ وان صح ان كان الالفاظ فادته المرتب بالممارسة عليها فنقول
قاعدة التفتيش البليغ عن احوال الالفاظ الموضوعه كما افيدوا في ايراد اللفظ كما قيل في كلامه
قوله لا حيلة الاقدام عليه اس على ذلك الشئ هذا ان النسبة بين القسم الثاني من القواعد وبين الغرض
بالقسرين واما النسبة بين مطلق القواعد والغرض على التفسير الاول لافادته من وجه فيجتماع
في الترتيب على الفعل الذي لا حيلة الاقدام عليه وتفرغ القواعد عن الغرض في الترتيب على الفعل الذي لا حيلة
الاقدام عليه ويظهر الغرض في غير الترتيب الذي لا حيلة الاقدام عليه واما بين مطلق القواعد والغرض
على التفسير الثاني للغرض فالعلوم المطلقة فيجتماع في الترتيب على الفعل الذي لا حيلة الاقدام عليه وتفرغ
القواعد في الترتيب على الفعل الذي لا حيلة الاقدام عليه ولا يخفى ان المراد بالوصف في قوله لا حيلة
الاخبار لا الوصف النحوي اذا فادته وقعت في الكلام خبرا واما اطلاق على الخبر الوصف لا حيلة
في المعنى **تشبه** اما خبر خبر احوال او وصفه لقاعدة والمراد بها تشبه اشتمال الكل على الاخر
ذكره التوشحي ولا يخفى ان قوله والمراد في جواب سوال قد تفرقت تشبه على مقدمه فيكون
اشتمال الشئ على نفسه اذ قلنا هذه عبارة عن المقدمه والقسم والمقامه واشتمال الشئ على نفسه غير
قايما بقوله والمراد قال الفاضل الاخر في صكون من بالاشتمال الذي لا حيلة الاقدام عليه فاعلم ان
اسم مقول وطاصله ان هذا من باب اشتمال الكل من حيث الاشتمال على الكل حيث التفصيل على غير

غير الوضع لزيد على حده وعمر وكذلك الى غير ذلك وقد عرفت انه ليس كذلك بل يخرج
الوضع الثاني من الوضع الاول بواسطة تركيب القياس تامل **مهمه** وكان دلاله العبارة
السابقة على انه يناد واحد بخصوصه باللفظ الموضوع لهذا القسم من الوضع بناء على ما
اشتهر عنهم من ان وضع المفردات ليس لفادة سمياها لاستمرار امها الدور بل لفادة
المعاني التركيبية اقول لا ريبه ولا شك ان العلم باللفظ الموضوع يكون بسبب الثبات
النسبي الى المعنى سببا لخصوره ابتداء من غير سبق علم به كيف وان احضار اللفظ المعنى
بعلاقة العلم بالوضع مستلزم للعلم بالمعنى فان ارادوا بنظر افادة التسميات في تحصيل
العلم بها ابتداء فلا ريبه فينا في ما دل على العبارة اذ المقصود منه الافادة بمعنى
اخر ولا يستلزم كون الوضع لغرض المعاني التركيبية لجواز ان يكون لفادة التسميات
بذلك المعنى الاخر وان ينشأ عن مطلقا فظا غير الاطلاق ولما كان علما العربي يزعمون
ان الموضوعات بالوضع العام للموضوع له الماضي موضوعات للمفرد المشترك ولا يقتضون
هذا الوضع بالبحر في لغز ما نعو وشعوب ما ادعاه في اثنا تعيين الوضع العام للموضوع
لخاص فقال دون القدر المشترك ذكره المحقق قوله اقول اي في دفع الدور وحاصل
دفع الدور ان العلم بالوضع متوقف على فهم المعنى بوجه ما والمتوقف على العلم بالوضع فهم المعنى
من اللفظ فوجه وفقا احدهما على الاخر مختلفة وقريب منه ما يقال في المعنى في الحال
يتوقف على العلم السابق بالوضع وهو لا يتوقف على فهم المعنى في الحال بل ذلك في الزمان الثاني
كذا قيل واذا اقر ان اللفظ قد يكون موضوعا لكل واحد من الشخصات المعقولة بذلك
المشترك المعتمده من حيث الاتصاف به علم ان العقل المشترك قد يكون الامر من الاليت
وتقدير الموضوع له به الا انه خصل الالية بالبيان فقال **تعلق الوضع ذاك المشترك**
وسيلة للوضع فافهم ما نسلك لانه الموضوع في الحقيقة فالوضع كل في طريقه
وهذا الموضوع في شخص اعتبارا مع علم **كاسم اشارة** **فهذا مثلا موضوعه ومعناه شخص**

فيما ادرك

قد صلا يعني ان مفهوم هذا ساعد قعله المشار اليه الشخص الذي لا يقبل التكرار
مفهوما الذي يقبل التكرار والحاصل ان معنى لفظ هذا كل شئ الذي يفرده مذكر شخص او حفظ
بامر عام وهو مفهوم المشار اليه المفرد المذكور الصادق على هذا المشار اليه الشخص وعلى ذلك الاخر
كما اذا حكمت على كل رومي بانه ايضا بهذا العنوان فقد لاحظت جميع الشخصات الرومي
من زيد وعمر ومن امر عام وهو الرومي وحكمت عليه ايضا ذكره التوشحي **تنبيه** التنبيه
يسعمل في مقاييس الاول الحكم بالبدل في الاولى والثاني الحكم بالمعروف من الكلام السابق بهيما
كان اولاهنا الحكم بالبدل في الاولى لان تصور طرفه مع الاسناد كان في الجزئية فان كل
من تصورهما هو من هذا القبيل اي اللفظ الموضوع للشخصات باعتبار انهما في
مفهوم شاملهما ولا حظ لعدم الشخص الا بالمرتبة المعينة واستند المحول الى الموضوع جزم
بالحكم ضروره فكانون التنبيه هنا بالمعنى الثاني فان قلت كيف يكون الحكم هنا بدليا

في

او ليا وقد استدل عليه بقوله لا استواء نسبة الوضع الى الاستدلال يقتضي ان لا يكون
بديها قلنا ما ذكر في صورة الاستدلال تنبيه لانه الحقا العارض بالنسبة الى الازهان
الظاهر كذا قيل والظاهر ان التنبيه للمعنى الثاني هو الذي يقتضيه الكلام السابق
يمكن ان يعلم منه باد في التفات ويحتمل ان يقع عند الناظر في ذلك الكلام لعدم
صريحه وصوقا لاجله اذ لم يعمد استعمال التنبيه في المعلوم العرص ذكر ان المذكور في
صورة الاستدلال بيان العلم فان الحكم البديهي قد يكون مستغنى عنه محتاجا الى البيان وايقيد
انه حمل التنبيه على المعنى الثاني لا استواء الوضع بالنسبة الى الجميع مستغنى عن السابق استناد
ظاهره كذا ذكره المصمم قوله والظاهر ان تحقيق الاعتراض على ما قيل كما لوهمه قوله اذ لم يعمد
الحج فلا يمتنع انه انما يرد على ما قيل لو كان مراد ما قيل بقوله الحكم المعلوم من الكلام السابق هو
المتبادر من العبارة وهو المعاد باللفظ لكن مراد الحكم الذي من ثابته ان يعلم من الكلام السابق
ويجوز ان يكون اعتراضا على ظاهر عبارة فان المتبادر منها المعاد باللفظ لا يمكن ان يعلم
من الكلام السابق فيجوز ان يرد على بيان ان مراده بالمعلوم من الكلام السابق ما من ثابته ان يعلم
فمنه ضمن الاعتراض اشارة الى الجواب قوله بيان المراد باللفظ المعنى المتبادر بحسب اللغة
على المتن وسببه لا المعنى الاصطلاحي له وهو الاستدلال على المعلوم بعلة كونه محموم
لا يستقيم الاختلاف بقرينة قوله فان الحكم كونه وحاصله انه لا يلزم من العلم بالحكم البديهي العلم
بسببه وسببه فوله لا استواء البيان سبب الحكم وعلة لا بيان الحكم اذ في قوله لا يعمد
هذا فقول ما هو من هذا القبيل لم يعمد **التخصيص لا يقتضي بردين في ما من قرينة معينة**
تكون التبيين حجة مستقيمة لاستواء نسبة الوضع الى تلك المسماة في ما انفلا
لانه وجب فائدة الواحد من تلك التخصيصات بعينه لسبب الوضع له وهو لا يقتضيه والمراد بما هو
من هذا القبيل الموضوع بالوضع الكلي للتخصيصات ولك ان يرد الموضوع الانشوي ونسبة
الافادة الى اللفظ عند القوم وقوله لا استواء الوضع يذكر الوضع دون خبره برهان الاول
وما يستفاد من الحاشية الشريفة في هذا المقام ان المراد بقوله لا يعمد التخصيص لا القرينة
معينة على لفظ اسم الفاعل سلب افاده من حيث انه مراد اي لا يعمد المراد من حيث انه متضمن
الا بقرينة معينة او واضحة واذ لم يكن مشتركا لا يتقاسم الا بقرينة واحدة وهو تعدد
الافادة في حكم الاشتراك من حيث الاحتياج الى قرينة لتعيين ما يريد ويتبع الشارحون
قول ما هو من هذا القبيل لا يعمد التخصيص ولا يستعمل منه اليدين والقرينة لا تعرف وتضع
الواضع لا يعمد الاستدلال الى خصوصية الاستواء نسبة الوضع على وجه يحتمل من الوضع الى
المسميات فان معرفة ان لفظ هذا مثلا موضوع لكل مقارن له لا يعمد نسبة هذا اللفظ الى
لم يعرف تلك الخصوصية فلا بد من قرينة لها لتفصيل اللفظ الى خصوصية يعرف بمعرفة
ما وقع من الوضع وضعه لها لان افادة اللفظ للموضوع لا بخصوصية توقف على معرفة
لدينا كاي فرق تعدد الوضع في المشترك ووجده فيما هو من هذا القبيل لفرق لزوم تعيين

المعنى تعيينا تخيصا في عدم لزوم في نظر لانتك قد عرفت انه لا يلزم ان يكون المعنى في كل
من هذا القبيل متعينا كما في وضع اسم الفاعل لا يقال من وجوه الفرق انه يلزم بلا حيلة المعنى
مخصوص في المشترك وانه بلا حيلة لا بخصوصية فيما نحن فيه لا بالقول لا باللفظ لزوم
في المشترك اذ لو وضع لفظا لخاصة من المعاني في موضع كلى لم لطائفة اخرى بذلك الوضع كونه
مشتركا لتعدد الوضع ولولم يكن كذلك لم يكن شي من الافعال والحروف مشتركا والظاهر ان
لفظا انما يعمد من جعلها ضمرا والواحد من هذا القبيل وان الكاف في خبرك وغلافة
من هذا القبيل ولذلك نظر ارفا عليها ذكر ان الفارق بينه وبين المشترك لا يصلح ان
يكون لفرق تعدد الوضع فيه عطفا لتعدد الوضع فيه ضمنا ولا لفرق تعدد الوضع فيه ضمنا
اذ قد يتقيد في المشترك ايضا كعصم حتى اقبل وادبر اذ ليس وضع الفعل المعاني محال
اذ وضعه لجميع معانيه كحكم واحد كل فعل موضوع هو مدلولها اشتق منه ونسبة الى شي
معين او زمان ذلك لا انتساب ذكر في دفعه بان المراد لفرق تعدد الوضع صرحا في نفس
الموضوع وفيه اشتق منه الموضوع او المراد لفرق تعدد الوضع صرحا في نفس الموضوع
او جزئه ان قلنا ان جوهر الكلي موضوع لما لا يشترط منه ولا يخفى انه بعد من العبارة
وقد ايداه قد يعتد بان المراد انه لا بد في المشترك بالذات من تعدد الوضع والاشتراك
في المشتقات بواسطة الماخذ والاختلاف في ان هذا التبيين خلافا لظاهر ما يرجح لانه يخرج الكلام
ما سبق لاجله وهو ان ما هو من هذا القبيل ليس بمتشرك هذا كلامه ولا يبعد ان يقال
الحكم بامتناع من مثل عسعر عدم اطلاع على العربية للوضع العام للموضوع له الخاص
ولجعلهم كل واحد من هذا القبيل موضوعات لهم ومات كلية مع اشتراط ان لا يستعمل
فيها وما من انتبه فلا نسلم انه يقول بامتناع الافعال كذا ذكره العلامة المصمم قوله لا يعمد
الانتقال الى حاصله القرينة على مدعاه ليست معينة للمراد بل القرينة بسبب العلم بوضع اللفظ
المخصوص وبعد علم الوضع لا ينتقل من اللفظ الى القرينة وسأني تحقيقه في كلامه قوله
وقيه اي فيما قيل من انه يفرق بين المعنى في عدم لزوم في المشترك قوله لا يلزم كونه فلا
يكون لزوم التبيين فارقا بينهما واجيب عن هذا النظر ان مراد القائل بما هو من هذا القبيل
ما ذكره المصمم في هذه الرسالة ما هو من هذا القبيل ولا يخفى ان المصمم لم يجعل في هذه الرسالة
من هذا القبيل الا الامور الاربعة التي معانيها امور متعددة مستحقة ولم
يجعل في هذه الرسالة المشتقات من هذا القبيل وان جعلها في بعض كتب من هذا
القبيل على ما نقل المصمم في حاشيته فيما سبق عن شرح المختصر قوله فلا نسلم انه
يقول لفرق تعدد الوضع في الافعال من هذا القبيل لان وضعها نوعي والوضع النوعي
داخل فيما هو من هذا القبيل ولا اشتراك فيه لعدم تعدد الوضع صرحا فلا
يتصور في عنده طلب الفرق بين ما هو من هذا القبيل وبين الافعال اذ هي
عنده قسم من هذا القبيل واعتراض عليه بان من انتبه للوضع العام للموضوع الخاص

تزيير

المعنى وسيد المحققين قدس سره ولا يخفى على من يتبحر كتبها انهما قائلان بالاشتراك
 في الافعال ويمكن ان يجاب بان اطلاق القولين بالاشتراك على الافعال على
 سبيل المسابغة لاخذها حكم المشترك من حيث الاحتياج الى قرينة لتعيينها
 او بدليها في غير ما ادعاه الخصام فالنظر في هذا المقام كما قبل
 وذكر ان عدم افاده ما هو من هذا القبيل التخصيص لا قرينة ينافي تعريف الوضع بغير
 الاطلاق للدلالة على المعنى بغيره ثم ذكر في دفعه انه يدل على المعنى من حيث انه مراد لكن
 على سبيل التردد فان مقتضى الوضع لكل معنى هو الجزم عند الاطلاق بانه المراد لكن
 تراجمه الاوضاع يحتمل المراد مراداً فالقرينة لتعيين المراد لا لعدم من حيث انه
 مراد على سبيل التردد هذا كلامه وفيه ان بعض اللفظ للدلالة على معنى بغيره
 معناه تعيين اللفظ للاسما من بغيره الى المعنى وحمل الدلالة في التعريف على الدلالة
 على المعنى من حيث مراد خلافاً للعبارة ثم بعد هذا المحل جعل الدلالة من حيث انه
 مراد اعم من الدلالة عليه من هذه الحقيقة على سبيل التردد وعدل عن الظاهر بعد
 العدول فعدول عن هذا المعنى عدول ومثل هذا لا يقال لرتبة القول عند العدول
 فلو تم ان القرينة لتعيين المراد ينبغي ان يجاب بان الدلالة فيها هو من هذا القبيل لا
 يحتاج الى القرينة انما القرينة لتعيين المراد لكن حققنا ذلك ان القرينة في انتقال
 من اللفظ الى المعنى ولولا القرينة لم ينتقل منه الى تحقيق ان الدلالة على المعنى بغيره معناه
 الانتقال من مجرد اللفظ الى المعنى بعد العلم بالوضع والقرينة فيها هو من هذا القبيل انما
 يحتاج الى التحصيل العلم بالوضع وبعد العلم بالوضع ينتقل من مجرد اللفظ الى المعنى
 غير احتياج الى القرينة في ذلك الانتقال في المعنى من غير اللفظ من غير احتياج الى
 القرينة وما ينبغي ان يدعى له ان المثلث في كتب الميزان اسم المشترك بما تعدد معناه
 ويكون المعاني على السواء بان لا يتخلل بين المعنيين نقل ان وضع لمعنى ثم ينتقل عنه الى الآخر
 المناسبة بينهما والواقع في كثير من كتب الأصول ان المشتركة ما تعدد معناه ويكون حقيقة
 في الجميع ومن تلك الكتب مختصر الشيخ الجليل لم يزد المص في شرحه له فبذلك عليه اجماع
 وقد اورد الوضع في مفهوم المشترك غير التخصيص الا انه جعل في التوضيح فائدة هذا القيد
 اخراج اللفظ العام من التعريف ولا يخفى ان خروج العام يتوقف على تخصيص التعداد
 بالتعدد من حيث فالحمل على التعداد الصريح حكم بزيادة قيد الصريح في تعريف المشترك مع انه
 لا يساعد تعريفات القوم والجملة انه لا يوجد في الكتب المشهورة ما يبيد خروج الموضوع
 للموضوع ولغيره في المشترك ما يزيله فالقول بانه ليس بمشترك ولغيره القوم قاصده ما
 يخرج عن السند معتد وخبر لم يجز ذلك حسن الظن بسيد المحققين بسند قوي له وجب
 كذا افاده الحفظ المصم قوله خلاف العبارة اي عبارة المصم اذ ليس في عبارة ما يدل
 على انه لا بد من ان يكون ذلك المعنى مراداً من ذلك اللفظ الا ترى ان المعنى الحقيقي

الحقيقي عند استعمال اللفظ في معناه المجازي نفهم من اللفظ من غير قرينة مع انه غير مراد
 بل المراد المعنى المجازي والمفاد ان الدلالة ليست مشروطة بالارادة قوله عدول في
 الظاهر ان المراد من الدلالة من حيث انه مراد اعم من ان يكون على سبيل التردد او لا فعدول
 عن هذا الى المراد منه المراد عدول عن الظاهر فظهورك قوله وعدل عن الظاهر
 بعد العدول قوله فلو تم يعني ان هذا غير تام لان القرينة لا تنتقل من اللفظ الى المعنى
 قوله ما يحتاج اليه القرينة وتذكر الضمير باعتبار ان النافذ من غير السلك لا عارضة وتأتي
 الضمير في مثل كذا لان الثالث يتخلل بين الثالث قوله الى القرينة والقرينة لا تعلم بالوضع
 فلا يرد الاعتراض من انه يتخلل العلم بالوضع عن العلم بالوضع فيما هو من هذا القبيل
 قوله على السواء ليس المراد بالوضع على السواء عدم تفاوت المعاني في الوضع اصلاً فانه
 قد يتاخر احد الوضع عن الآخر في الزمان وقد يكون احدهما بالنسبة لغيره من اهل
 الوضع دون الوضع الاخر بل المراد عدم تفرع وضع عن آخر ان لا يكون احد الوضعين معنى
 لمناسبة لذلك المعنى الذي له الوضع الاخر سواء كان من المعنيين منسباً ام لا وهذا
 القيد دخل ما هو من هذا القبيل في المشترك اذ وضعه لبيان على السواء فان الصلة فلا
 وضعت لولا في الدعا ثم نقلت الى الاركان لمناجاة الثاني للمعنى الاول فالوضع الثاني
 متفرع عن الوضع الاول والى هذا اشار بقوله بان لا يتخلل في المعنى المتقول عنه
 والمنقول اليه بان تكون المناسبة على النقل ثم بين انه يحتاج اذا وضع لفظ معنى ثم وضع
 لاخر بينه وبين الاول مناسبة الى قرينة تبين انه وضع للمعنى الثاني لاجل المناسبة
 فيكون من المتقول ان لم يوضع لفظها فيكون من المشترك قوله حقيقة في الجميع وهذا
 القيد دخل ما هو من هذا القبيل اذ حقيقة في الجميع وخارج ما تعدد معناه كلوظ
 الاثر مثلاً فان معناه الحيوان المفترس والرجل الشجاع الا انه ليس حقيقة في الجميع بل
 في البعض وخارج المتقول ايضاً فان صار حقيقة عرفية في المتقول اليه قوله هذا القيد
 وهو تعدد الوضع قوله فالحمل اي حمل صاحب التوضيح التعدد الواقع في التفتيح في تعريف
 المشترك على التعدد من حيث حكم بزيادة قيد في تعريف المشترك الواقع في التفتيح وحاصله
 انه حمل التعدد المطلق على التعدد المقيد للصريح قوله بانه اي ما هو من هذا القبيل كذا
 قيل وما فرغ من المقدمة شرع في المقصود فقال **التم** هذه الالفاظ والعبارة
 المختصصة وهذه المعاني المختصصة ووجه التمييز بالمقام افادها اياه او هذه التفتيح
 بان يكون المقصود بالذات نفس التفتيح وتكون هي المعبرة قسم من الفائدة او بدليها
 ولا اشكال في اطلاق التفتيح على التعدد افراد لان المصدر يطلق على التعدد كما يطلق
 على الواحد والتفتيح في عرف اصحاب التدوين ضم فيود متباينة او متعارفة الى مفهوم
 ليحصل من التفتيح كل قيد اليه مفهوم اخص منه بحسب الصدق او بحسب المفهوم
 هو مجموع المقسم والتفيد وليس كل من الدور المختصصة بالقياس الكلي الا ان المقسم بالقياس



الى الاخص الحاصل من ضم قيد خرق بما والكل الزعم القياس الى تلك الامور المخصوصة
مقسما والتقسيم الذي احسنه متباعدة ليس تقسما حقيقيا وما ليس كذلك تقسما
تقريبيا والعلم في التقسيمات الحقيقية وهي المتبادرة اذا اطلق التقسيم وما
نحن فيه اعتبارا في اجتماع العلم والعمل في رتبة وليس حقيقيا ولا اعتباطيا يكون
التقسيم متضمنا لمصطلح المقسم في الاقسام ان المقصود منه ضبطها على اياتها وكما
على التقسيمات بلها غير حاضرة ويكفي ما يمكن في جعلها حاضرة والمصطلح المعبر عنها او يكون
عقليا بان يكون العقل مجرد ملاحظة مفهوم التقسيم بالاختصاص وقد يكون الحصر ترتيبا
بحاج في الحكم الى التبع والتخصيص للاقسام فهناك قسم ثالث لا رتبة في حقيقة هو
يحتاج في الحكم الى ارجاع من مفهوم القسمة لا يكون الشخص المذكور في حكمه في موضوعه
بان الحصر لما عطف واستقر الى الاستقراء والمعتل بالمعنى المذكور لا يتوقف على ان يكون
بين الشيء والاشياء كما يتبادر من كلامه في تلك الجوانب وما ذكرنا عرف ان المعبر في التقسيم
فمن مفهوم الكل المقسم لا فراده دانه لا حكم في التقسيم ان الفرع من منه تحصيل القسم
وهو لا يقتضي الاخرى ضمن المقسم الى مفهوم الكل المقسم فادخل كل واحد في كل واحد او اخلها
على العرف كذلك وان ذلك يرى انه كذا وقع ذلك من لسان احتج الى العمل وكلف في
تصحيحه كذا ذكره المحقق المصام قوله التقسيم هذه الالفاظ الخمسة لم يبينه على كون التقسيم
متبادر في اي هذه الالفاظ او المعاني او التقسيمات لانه اذا دار الامر بين كون
المحدوف مستندا او كونه بخلافه فالراجح كونه المعبر عن المقسم فكانت اشار الى هذا وغيره في المصطلح
الذي مر في مقدمه حيث قدم هناك المعاني وهذا عكس لانه يصحح بان اطلاق التقسيم
على الالفاظ او المعاني من باب اطلاق المصطلح على المقادير فالتقسيم لا يلائم على المعاني
اذا شاع في تقسيمه الى لفاظ دون المعاني قوله او هذه التقسيمات عطف على هذه الالفاظ
او هذه المعاني والتقسيم الذي وقع في موضوعه اراد بالمصطلح عليه والتقسيمات التي وقع في
برادها المعنى المصدرية اي التقسيم في الاصطلاح ضمن قديين فالتقسيم ما سياتي في قوله
ان هذا الاحتمال غير جائز لعدم التقاوت والتغاير بين الموضوع والمحدول مع انه لا يلائم التقسيم
بينهما باعتبار المعلوم ولهذا اولوا ما يوهم الاتحاد نحو اننا البراهين وشري شري قوله
ولا اشكال ان الجوانب شكل فقام كل واحد من المحولات الثلاث اعني قوله هذه الالفاظ
او هذه المعاني او هذه التقسيمات وحاصل الاشكال انه يلزم اطلاق اللفظ المفرد اعني
لفظ التقسيم على الامور المتعددة اعني الالفاظ او المعاني او التقسيمات وحاصل الجواب
ان التقسيم وان كان مفردا لكن براه من المجمع لانه مصدر فيكون معنى قوله التقسيم هذه الالفاظ
التقسيمات اي المقاصد هذه الالفاظ باعتبار ان كل لفظ مقصود لا فائدة المقصود او
التقسيمات اي المقاصد هذه المعاني باعتبار ان كل معنى مقصود او التقسيمات اي المقاصد
التقسيمات اي ضم وجود الى اخر ما سيذكره المصطلح قوله اخص من جيب الصدق لتقسيم

لتقسيم الحيوان الى الانسان والفرس فان كلا من الانسان والفرس اخص من جيب الصدق
قوله اخص من جيب المفهوم اي اخص من جيب المفهوم وسأوله جيب الصدق لتقسيم الحيوان
الناطق الى الحيوان الناطق الضاحك والى الحيوان الناطق الماشي فان كلا منهما
اخص من جيب المفهوم وسأوله جيب الصدق قوله والكل الى اعم القياس الى تلك الامور
انما اعلم ان السبب في التقسيم حكم الى جيب الصورة لا جيب الحقيقة كما في صورة
قوله لا يشبه اشتباهها معنوا بالاعتقادية المنفصلة اذ هي مشقة على الحكم حقيقة
وصورة بالاشتباه باللسان لا جيب الصورة وكذا لا يشبه اشتباهها معنوا
بالحقيقة الطبيعية بالمنفصلة التي موضوعها مشخص لان الموضوع في التقسيم هو المفهوم
الكل لا الشخصي ولا الحيلة التي موضوعها كلي مسرور لان الموضوع في الحيلة
المسورة والحكماء عليه الافراد والحكم الصوري في التقسيم اما هو على المفهوم على
واما اذا كان موضوعا كلياً غير مسرور نحو العدد اما زوج او فرد فهما يقع كاشفا
فيفرق بان في الحقيقة حكما باحد الامرين على ما صدق عليه العدد وفي التقسيم يراى العدد
مفهوما ويعبر عنه تمام كل من الزوجية والفردية ليحصل بذلك التقسيم فقام فلا
يكون قضيته في الحقيقة بل في الصورة وقيل في الترتيب والتقسيم حكم جيب الحقيقة
ايضا لان المقصود من الحكم فيهما التصور والمقصود من الحكم في ما قبلها التقيد
قوله لا اجتماع العلم والعمل في التقسيم لانه في القسم الاول من التقسيمات السببية الواقعة
هنا فلا يرد ان العمل وقع في القسم الثالث والمعلم وقع في التقسيم الرابع والاراد
اجتماع اقسام تقسيم واحد لا هما كما وقع في هذين التقسيمين فتد وحق في تقسيم
واحد وهو الاول الذي هو تقسيم بدلول اللفظ الى الكل والخاص فالتقسيم داخل
فيما مدلوله كلي والعلم فهم مدلوله شخصي كذا ذكره بعض الفضلاء **واللفظ مدلوله**
اي المعنى الموضوع له فان الحاصل في العقل من حيث حصوله فيه يعبر عنه بهذه اللفظة
ومن حيث انقضاءها بفهمه غيره مدلوله من حيث انه وضع اللفظ بازانة موضوعا
له ومن حيث قصد البدل واللفظ افادة معنى ذكره الوشحي **اما كلي او شخصي**
على ما قد روي لان مدلوله اما ان يمتنع من فرض صدق وحمله على متعدد وهو الشخصي
ويسمى جزئيا حقيقيا ولا يمتنع كذلك وهو الكل فان قيل هذا التقسيم فاسد لان
اللفظ واللام ههنا للاستعراق فعناه ح كل لفظ موضوع لمعنى اما مدلوله كلي
او شخصي ولا شك ان مورد القسمة هو اللفظ الموضوع لمعنى فتقول مورد القسمة
اللفظ الموضوع وكل لفظ كذلك فمدلوله اما كلي او شخصي فتورد القسمة اما التقسيم
الاول او من الثاني فان كان الاول لا يشمل الثاني وان كان الثاني لا يشمل الاول قلت
معنى قولنا كل لفظ اما من كذا او كذا ان كل فرد من افراده متصف باحد هذين الوصفين
على سبيل الانفصال فتورد القسمة غير مندرج في هذه القسمة لانه نفس مفهوم

هذا اللفظ وما قيل في هذا المقام من ان الانقسام الى الاقسام لازم للمقسم والمقسم
لازم للاقسام ولازم اللازم لازم فيلزم لزوم الانقسام وانما اطل فيكون هذا
المقسم باطلا كما مثاله فالجواب عنه ان الانقسام المذكور لازم للمقسم
بحسب وجوده الذهني والمقسم لازم لاقسامه لانه تلك الحقيقة لا يمكن
حصوله العيني ولازم الملازمة للمفهوم الحيوان اللازم ان يكون مثله ذكره
القوشي قوله قل معنى قولنا ان السيد على حاصله ان كبرى القياس المشار اليها
في الرسالة بقوله اللفظ الموضوع بدلوله ان منفصلة حقيقة وصغره وهي
قول المعترض مورد القسمة اللفظ الموضوع قضية طبيعية كلية فلا يفتقر فيها
قياس منته لعدم تحقق الشرط وهو اندراج موضوع الصغرى تحت موضوع الكبرى
استلزاما ووضح مما قاله ان الحكم في الكبرى على جزئيات مورد القسمة لا على
فالكبرى غير مسلمة قوله في مورد القسمة قال السيد على فاندفع المجذور لانه ثبت ان
مورد القسمة لا يكون من القسم الاول ولا من الثاني لان المراد من القسم الاول
والكل من حيث انه كلي لا يكون نفس الافراد بل يصدق عليها لا يفتقر مفهوم هذا اللفظ
الى اللفظ الموضوع لا فرد منه حتى يلزم انصافا باحد هذين الوصفين وتحتوي ذلك
ان مورد القسمة نفس مفهوم اللفظ والحكم عليه قولنا كل لفظ كذلك ما صدق
عليه اللفظ لا نفس مفهومه فلا يلزم النتيجة قوله فالجواب عنه ان الانقسام المذكور
لازم ان هذا الحل لا يصلح للحل لان القسم لازم للاقسام وهذا خارجا لا متناهي
وجود المقيد الذي هو القسم بدون المطلق الذي هو المقسم وهذا خارجا لا متناهي
الانقسام لازما للمقسم وهذا بواسطة صدق المعادلة القربية فعود المجذور والمقسم
بالنظر الى ذهن فالصواب في الجواب ان يقال ان اردتم بالمقسم المزموم المشتق
فاللزم الاول مسلم لكن الثاني ممنوع لان اللازم للاقسام هو ما صدق عليه
المقسم لانفسه وان اردتم به ما صدق عليه مفهوم المقسم فاللزم الاول ممنوع
لان الانقسام مرتب على التقسيم الذي هو فعل اختياري فكيف يكون لازم ما
تعيينه واللام الداخلة على المقسم لازم للحقيقة من حيث هي فما قيل ان اللام واللفظ
لا يستغراق ومعنى قوله اللفظ كل لفظ موضوع غير مستقيم كما ذكر وما يقال ان الاشياء
لازم للمقسم والمقسم لازم لاقسامه فالانقسام لازم له فيلزم في كل قسم ان ينقسم
فدفعه باننا لا نسلم ان الانقسام لازم للمقسم انما يكون كذلك لو كان المقيد المتناهي
موضرويا للثبوت له وانما لا نسلم ان المقسم لازم للاقسام لم لا يجوز ان يكون ذاتيا
لها او يمكن الانفكاك ولو سلم جميع ذلك فاللازم لزوم الانقسام المقسم لكل اللازم
انقسام نفس المقسم ولا محذور في ذلك وبما سمعت استغثت عما قيل واطيل
بلاطال وهو ما لا ينبغي ان يتعلل بقوله قل كذا ذكره المحقق الصمام قوله لازم لكل

لكل قسم لان المقسم حاصل من ضم قيد الى المقسم فصار المقسم جزءا من المقسم وجزء الشيء لازم
قوله فدفعه الخ وبنا هذا الدفع على ان المراد بالمقسم ذاته بدون ملاحظة عنوان
الانقسام معه كالحجران فان انقسامه الى الانسان والعريس غير لازم له ولما اذا كان
المراد بالمقسم المعبر عنه تلك الملاحظة فالانقسام لازم للثبوت وهذا المراد بالانقسام
قوله قل ان الانقسام لازم للمقسم الى اخر ما تقدم فويلضروبا للثبوت وضروبا للثبوت
في المقسم الحقيقي غير ممكن لانه اذا قسمنا الحيوان الى الانسان والعريس بعد ان اطلق
كان القيدان متقابلين وثبوت احدهما لمقابلين للثبوت في ثبوت الآخر لم يتأتى تلك
الضرورة في التقسيمات الاعتبارية لقولنا الانسان اما كاتب بالقوة او ضاحك
بالقوة فان كلا من هذين القيدين لازم للانسان قوله وانما لا نسلم الخ وعلى التقديرين لا يكون
المقسم لازما للانقسام ولما كان منقسم كل من المقدمات صغريا على امر منقسم اما المنقسم الاول فانه
مبنى على ان المراد بالمقسم ذاته بالامر ملاحظة عنوان الانقسام فيرد بان المراد بالمقسم
المقسم من حيث انه ولا يرد في ان الانقسام لازم لثبوت هذه الحقيقة ولما المنقسم الثاني
وهو قوله انما لا نسلم الخ فانه باعتبار سنده الاول وهو قوله لم لا يجوز ان يكون ذاتيا
لها مبنى على ان المراد باللازم هو الخارج المتناهي لا المتناهي وانما لا يجوز ان يكون
الانفكاك مطلقا سواء كان خارجا او ذاتيا واعتبار السند الثاني وهو قوله لم لا يجوز ان يكون
ممكن الانفكاك مبنى على جواز كون قسم الشيء اعم منه من وجه وذلك مرتين ولما كان
منقسم كل من المقدمات مرتنا باذنا الى الجواب التسليمي وقال ولو سلم الخ قوله ولا محذور
في ذلك وذلك ان الانقسام المذكور لازم للمقسم بحسب وجوده الذهني والمقسم
لازم لاقسامه خارجا ولازم الشيء باعتبار لا يلزم ان يكون لازما للمزومه باعتبار آخر
كالكلية اللازمة لمفهوم الحيوان اللازم ان خارجا لا يلزم ان الكلية ليست لازمة لثبوت
وما ذكره الا لاختلاف جهة المزموم تنقسم والمراد باللفظ في الارجوزة اللفظ الموضوع
للمعنى على ما قيل على خلاف المأذبه فيما سبق حيث قال مقدم اللفظ قد وضع والقربة
على ان المراد اللفظ الموضوع ان التقسيم باعتبار المدلول الوضحي يدل على قسم المقسم الثاني
باعتبار الوضع وما ذكره في آخر التقسيمات وهذا الاعتبار لا يثبت الا اللفظ الموضوع بل
المراد اللفظ المفرد على ما اريد وذلك ظاهر ويرد على قوله اللفظ بدلوله اما كلي او متناهي
المراد بالمدلول اما الموضوع له علوما فيد فلا يصح مطلقا قوله فيما بعد وفيه شبهة بينهما
الان يكون مؤولا لاجناسياتي وايضا في كلية النسبة وكذا المركب منها نظر وسيستخرج لك
في تحقيق معنى الحرف وما ذكر من ان وصف مدلول الفعل بالكلية وصف لآخر غير ملحق
علا ليلقت اليه لانه لا يقابل المدلول الكلي بهذا المعنى المدلول المخصص وايضا لا يصح
قوله او حدث لان الموضوع بعض المصادر وليس للحدث بل الحدث امر زائد كالضربة
والضربتين للمرة والضربة النوع ويمكن ان يدفع بالمرء فان المقسم هو اللفظ المفرد

وما هو إلا لفظان أحدهما الحدث والآخرى العدد وجعل النحاة إياها اسماء بمعنى
على المسألة لا تترك الإحكام بينهما وبين الاسم ولما الدلول الوضعية الأعم فدخل
الفعل والمستقانات فيها مدلوله ذات وفيها مدلوله حدث بل يدخل إياها الموضوعات
للمتخصص في أحدهما ناسل كذا ذكره العصام قوله أو نسبة بينهما فإن المراد بالنسبة
المركب من الذات والحدث كما يدل كلام السد في الحاشية الواقعة على قوله أو نسبة بينهما
لكنه غير عن المركبة منها بالنسبة تنبها على أنه مركب فيكون فيه النسبة فإذا كان الأمر كذلك
فلا يصح قوله أو نسبة بينهما مطلقا في الفعل والمستقانات لأن الفعل ليس مطلقا مدلوله الذات
والحدث بل مدلوله الحدث والزمان والنسبة إلى فاعل معين وإنما يصح في المشتق فقط لأن
مدلوله الذات والحدث قوله لا يقابل المدلول بالرفع فاعل والمدلول الثاني منصوب قوله والحدث
للعدد وهو التاويدي في السؤال أيضا الضمنية للرفع بأن المراد على الحدث المضمون في الأول
على النوع الثاني الحيزية وكأنه لم يذكره اكتفاء بالمرء وإنما عبر بالمكان لما يرد عليه من التافه
بأن مجموع المصدر والتاويدي يدل على ضرب واحد لا الضرب على الحدث والتاويدي المرء وعشرون
على الفعل للرفع قوله وجعل النحاة إياها الخ جواب دخل مقدور وهو أنه كيف تكون المرء المقتضى
مع أن النحاة جعلوها اسماء الاسم من قام اللفظ الخبر فاجاب بأن ذلك الجنس بمعنى
لا تترك أن قوله ولما الدلول الوضعية الأعم أي من أن يكون موضوعا له أولا عطف على قوله
أما الموضوع له ويريد الدلول الوضعية الناشئة من الوضع سواء كان ذلك المدلول موضوعا
له كما في المعنى المطابق أو غير موضوع له كما في المدلول التعميني والآخر أي قوله في هذا
مع أن المصنف جعلها داخلية فيها مدلوله مقابل المقسم الذات والحدث أما العلم كونه لا قوله
المطابق الذي هو الحيوان الناطق مع الشخص وإن لم يكن ذاتا ولا مدلولاً لها من أقسام الكلى
لكن مدلوله التعميني الذي هو الذات اعني الحيوان وذات لا انطلق لاختلاف أحدهما وإنما
الرابعة الباقية وإن لم تكن داخلية في أحدهما باعتبار معناها المطابق أيضا لكونه شخصا إلا
أنها داخلية في أحدهما باعتبار معناها التعميني أو الالتزامي فإن الأمر العام الذي هو اللفظ
معنى التزامي لها وهذا المعنى الالتزامي معناه داخلية الحدث كما في الحروف ومعناه دخل
في الذات كما في الثلاثة الباقية وأما هذه الثلاثة لها الواو غير الأمر العام فإن التغيير يلزمه
حضور من هو له في المتكلم والمخاطب وسبق المرجح في الغائب وأيضا يلزم الحضور في المثال
اليه والعائدة الموصول وكذا أشار إلى استخراج تعدد المعنى التزامي في الضمير والاسم الثاني
والموصول أي قوله تامل كذا قيل **والأول** أي اللفظ الذي هو مدلوله كلى **أما ذات** أي مدلوله
ذات **والاسم** **الجنس** **المتشابه** **أما** **الحدث** **هو** **مدلوله** **كلى** **قال** **قريب** **وليس** **بمتعدد**
قال العصام **والأول** أي اللفظ الذي هو مدلوله كلى **أما ذات** أي مدلوله وهذا التقدير أولى من تقدير
أما مدلوله ذات كما قيل لأنه يجوز أن يكون مدلوله كلى بخلاف هذا التقدير وهذا التقدير
أولى من تقدير جعل الأول عبارة عن المدلول لما يستفاد من ظاهر ما نسب إلى سيد المحققين

كأن ذكر

من الحواشي على هذه الرسالة لا بد من التأمل في اللفظ والاعتناء بالاحتياج لأن مقتضى السور حمله على
الاول من قسمي اللفظ وهو كذا قيل إلى صرف القسمين الظاهر في مواعيد من قوله وهو
الجنس وأخواته ثم الذات قد تعلق ويراد بها الحقيقة وقد تعلق ويراد بها ما قام بذاته
وقد تعلق ويراد به المستقل بالمفهومية ويقابلها الصفة بمعنى غير مستقل بالمفهومية
كذا حققه سيد المحققين في حواشي شرح النجاشي في بحث هل وليس المراد هنا المقام
بذاته والإخراج البياض وأمثلة عن تعريف اسم الجنس مع **الجنس** **المتشابه** **أما** **الحدث** **هو** **مدلوله** **كلى** **قال** **قريب** **وليس** **بمتعدد**
وسبق واسطة من التقسيم فيقول السور والتقسيم ولا الحقيقة ولا المدلول المصدر
والمشتق وهذا التقسيم فلا يصح تقسيم اللفظ اليه واليهما وغاية التوجيه أن يراد باللفظ
المستقل بالمفهومية ويعتبر قيدان بقرينة المقابله أي ذات غير حدث ولا نسبة بينهما
لغيرهما ولا يخفى أنه وإن كان مكلفا جدا لكنه أولى من أن يراد بالذات ما ليس بحدث
ولا نسبة بينهما كما أفيد لأنه مع كونه مكلفا كذلك يرد عليه ما أفيد أنه متوقف
لنقل معنى الذات على نسبة بينهما مع توقف تعقل معناها على معنى الذات واسم
الجنس فهو صاحب الجنس بمعلق على شيء وعلى كماله يشبهه قال الشيخ إن الملاحظ
إخراج المعاني عنه ولا يخفى أنه لا يتم الجنس شامل المصدر والمشتق فجعله لها واسما
وتعريفه المستفاد من القسم على ما ورد منتقضا جمده بها والقول بأن الفرق قسمين
الجنس لا يساعد العبارة وينافيها ما ساقى أنه علم من هذا التقسيم الفرق بين الجنس
وعلم الجنس فإن بيان قسم منه لا يقع في الفرق بينهما وما استفاد من الحواشي المتقدمة
إلى سيد المحققين في هذا المقام من أن إخراج المصدر عن اسم الجنس يفرغ عليه
بيان المشتق من قول بان إخراج المصدر من السور لا يصح لغرضين سيماء الغرض الأول
بدون الإخراج بان يقسم اسم الجنس وبأن الصاد ليس مجرد إخراج المصدر حتى
يخص الاعتذار به بل إخراج المشتق الصانع كما عرفت الزا أن يقال ذكر الإمام الزا
في المحصول أن الاسم الذي هو مدلوله كلى إما أن يكون اسما لنقل الماهية كاللفظ السواد
وهو المسمى باسم الجنس عند النحاة أو لموصوفة أمر ما بصفة وهو الاسم المشتق
فجعل المشتق مقابلا لاسم الجنس وتبعه كثيرون وح ينبغي أن يحمل الذات
في عبارة المص على الماهية وينبغي بها محصله المقابلة انتهى قوله والاول إلى اللفظ
الذي هو مدلوله كلى أشار إلى أن المقسم في هذا التقسيم هو اللفظ كما في التقسيم الأول
وقال إن يقول إذا كان المعبر عنه بقوله الأول اللفظ لا وجه لإيراد اللفظ الأول
لأن لفظ الأول إنما يستعمل في مقام سبق فيه أمور متعددة ولم يسبق تقدير
هنا فالأول أن يقول وهو ما ذات الخ ويجيب بأن هذه المناقشة إنما ترد
عند جعل كلى أو في التقسيم على معناها الأصلي وهو ليس كذلك بل المراد هنا
التنوع فالمعبر عنه اعني اللفظ متعدد وضمنا فكأنه قال اللفظ نوعان نوع مدلوله

كل في نوع مدلوله شخص الاول في قوله مدلوله اما ذات اشار قوله مدلوله الى ان
في جعل قوله اذا او حدث او نسبة على الاول المعبره عن اللفظ مساحه اذا
اسم والحدث والنسبة من المعاني ولا يصح حمل المعاني على اللفظ قوله بخلاف
هذا المصدر الذي ذكرنا الموافق لما ذكرناه على هذا التقدير يكون المقسم على
هيئة جملة مرددة الجمل فلا يحتاج الى حذف المدلول الا مرة واحدة في
موضع المقسم ولا يحتاج الى حذف في الاقسام بخلافه على ما قيل فانه يكون شيئا
بالعضوية المنفصلة المركبة من اجزائه فلا بد من تقدير المدلول في كل جزء يكون
كل واحد من الذات والحدث والسبب فضية قوله من الحوائج وعبارته فما تحت
قوله وهو المصدر وانما اخرج المصدر عن اسم الجنس ليعني عليه بان المشتق من
الفعل فكأنه قال المدلول الكلي اما ذات واحدة واما حدث واحدة واما مركب
منها انتهى وانما من ظاهر ما نسب الى الاحتمال ان يكون المراد من قوله المدلول
الكلي مدلول اللفظ الكلي قوله على معنى الذات لان النسبة مقيدة بالذات والحدث
ومعرفة التقدير اسم مفعول موقوف على معرفة المقيد اسم فاعل فيلزم الدور وهو
موقوف الشيء على ما يوقف عليه وهو باطل قوله وفيه اي نظرا وبحسب وجهه انه
لا يلزم من قول تقسم صاحب المفصل المصدر والمشتق فسادا وجعله قسمين في هذه
المراتب الجواز بخلاف اصطلاح اهل النحو والوضع لتعارف تحت الجنس قوله لا ينبغي
في الفرق بينهما اي بين تطلق اسم الجنس وعلم الجنس واعتراض بان يجوز ان يكون مراد
المص بمحاسبات في الحائمه ان علم من التعريف المستفاد من المقسم الفرق بين اسم الجنس
المراد في المقسم وبين علم الجنس قوله فان بيان قسم منه لا ينبغي في الفرق بينهما انما ينبغي
لو كان مراد المقسم الفرق بين تطلق اسم ويدفع هذا الاعتراض بان كون مراد المقسم
سببا في ان غير ظاهر اذا الظاهر كما قدمه المقسم ان التعريف المطلق اسم الجنس لا
لقسم منه فم قول المقسم فان بيان قسم منه لا ينبغي في الفرق بينهما انما ينبغي
تبيينه او حدث بالرفع عطف على ذات وهو معنى قام بغيره سواء صدر عنه كالفرد
والشيء او لم تصدر كالطول والقصر كذا ذكره نجم الاعمى الرضى وهو المراد في شراح
المطالع وقد قيل ان المقسم بالغير يكون العام ناعنا للغير ان يشتق منه اسم بصفته
وقد قيل بكونه حاصل منه بحيث تكون الاشارة للحصية الى احدهما الاشارة الى الآخر
تحقيقا كالفرد او تقديره كالاصول العامة بالاجسام والصفات العامة بالمجردات
فان شيئا من هذه القوم حاصله في موصوفاتها بحيث يكون الاشارة الى احدهما
عنى الاشارة الى الآخر وقد قيل بالتبعية في التخيير وقيل وذكر انه ينبغي
هذا التقدير بصفات المجردات ويمكن دفعه بان مراد بالتبعية تحققتا
او تقديره مجردا على ما سبق في المقسم الثاني وعلى التفسير سوى الاول

قال

الاول لا يصح قوله وهو المصدر اذا مدخل في مثل البياض واسما المصادر ولا يسمى
مصادر وكذا على التفسير الاول اذا مدخل في اسما المصادر التي مرادها المصدر
اذا صدق على اولياتها الخافعة للغير ان يشتق من لفظها اسم بصفته اذا
يصح الاشتقاق الذي هو المصدر ولذا قال الشيخ ابن الحاجب المصدر اسم
الحدث الجاري على الفعل فلم يكن في تعريفه بانه اسم الحدث وجعل ثم الامت
قيد الجاري على الفعل لاخراج مثل العالمية وذكر عليه انه خارج عن تعريف المصدر
بقيد اسم لتركيبه فيه نظر لان المراد بالاسم في عبارة الشيخ ابن الحاجب اعم من الاسم
حقيقة او حكما الا ترى انه يعرف المفعول المطلق باسم ما فعله فاعل فعله يذكر ويحذف
ويحذف شاملا للمرة ولا يذهب عندك انه لو لم يفسر الحدث بالعام بالغير بالنفس
الاول لبقى السواد واسما المصادر بعد الاخراج عن تعريف المصادر باعتبار القيد
المذكور واسطة لانه لا يصدق عليها بغير اسم الجنس لانه لا يصدق عليها ان مدلولها
ذات غير حدث وعدم صدق التوافق بين بقى امر وهو ان المراد يكون المدلول
اما كلى انا اما انه مجرد الذات من غير اعتبار تعيين معه كما هو المتبادر من العبارة
حتى يخرج عن تعريف اسم الجنس علم الجنس ويصح قوله فيما بعد علم منه الفرق بين اسم
الجنس وعلم الجنس فيلزم بمقتضى السوق ان يكون المراد بقوله او حدث مجرد الحدث
فيخرج عن المصادر المعرفه التي هي اعلام للغير ويحتمل ان الشيخ ابن الحاجب
رضي الله عنه قصد معرفة واما انه ذات سواء اعتبر معه التعيين او لا فيلزم ان يدخل
علم الجنس تحت بيان اسم الجنس فلا يصح انه علم منه الفرق بينهما وجعل قوله او حدث ثم
من ان يكون مجرد الحدث او هو مع التعيين بعيد وذكر انه ان اراد بقوله اللفظ مدلول
اما كلى ان المدلول كلى من غير اعتبار المعلوماتية بطلان الحصر بعلم الجنس وان اراد
اعم يدخل علم الجنس فيهما مدلوله كلى هو الذات وفيه انه يحتمل ان يريد حياذا مجرد
عن اعتبار المعلوماتية فيكون اللازم كون علم الجنس واسطة لا دخوله في اسم الجنس اللازم
على قدر ان راد بالكلى اعم كذا ذكره الحق المقسم قوله تحققتا كالفرد فان الاشارة
الحصية الى الضارب هي الاشارة للحصية الى الضرب والعكس وقد ان الضرب عبارة
عن التأثير وهو غير محسوس الا ان يقال ان الضرب منشاء كاليد والمصا وهو
محسوس ولا يخفى انه بعيد جدا قوله فان شيئا من هذه الامور التي هي الاصول والصفات
العامة بالمجردات ليس مثار احسا اما صفات المجردات فلا في موصوفاتها اعني
المجردات ليست متغيرة والاشارة للحصية تقتضي التخيير للتاثير واليه راد اللفظ المذكور
قابلا للاشارة للحصية فالصفا ايضا كذلك بالطريق الاولى ولما الاصول فلم يعدم
استقرارها فانها لا تبقى في حيزها الذي هو الحواشي لا يمكن تحقيق الاشارة للحصية
اليها فيه فحق المجردات الاشارة للحصية الى الموصوف والصفة تقديرية وفي الاصول

الحسية الموصوفة بها حقيقة والمهان تدبرية قوله مثل البياض اذ يصدق له حاصل
في الغير بحيث تكون الإشارة الحسية الى احدهما الإشارة الى الآخر وانه حاصل في الغير
وتابع له في التحيز مع ان البياض ليس صادرا واعتراض بأنه يعلم منه انه لا يدخل
مثل البياض على التفسير الاول للقيام بالغير مع انه ليس كذلك اذ يصدق على البياض
بان يشق منه اسم يصغره وذلك الاسم البين ويوصف الجسم الذي هو محل البياض به
فيقال هذا الجسم البين ويجاب بان البياض تارة يطلق ويراد به المصدر في شئ
الحادث وتارة يطلق ويراد به الحاصل بالمصدر وهو باعتبار الإطلاق الثاني غير داخل
في العالم بالغير على التفسير الاول لانه لا يشق من الحاصل بالمصدر ولما على التفسيرين
الاخيرين فهو داخل في تعريف المصدر وان اخذ باعتبار الثاني مع انه ليس بمصدر والنظر
اليه فيقضي به تعريف المصدر منعا كذا ذكره بعض الافاضل ولما كان اعتبار التركيب
بينهما من غير اعتبار النسبة لا يفيدها خص ذلك المركب بما اعتبر فيمن الطرفين
فغيره بقوله **او نسبة بينهما** لانهما السبب في صحة اللفظ باز ذلك المركب ثم يذهب على
فائدة زائدة وهو ان المراد بالذات في البيت الا في المشتق فقال **والمراد بالذات**
ما اشتق على ما فرضنا وتلك اي النسبة اما انما تعتبر من طرف الذات اي المشتق
على ما يذكر او انما من طرف الثاني لما ذكر وهو النعل فيما اقتضا فان قيل المراد من ذلك
غير الحادث وحده كما مر وهو يتناول القسم الثالث قلنا قيد وحده متعلق بغير الحادث
لا بالحادث الداخل عليه لفظا عن فلا اشكال في الانقسام الى الاربعه استقراني وان كان
مردا بين النفي والاثبات بحسب المألوف واجبالا في قسمات ثلاثة ولا يضر ان
القسم الاخير واحتمال انقسام بعض الاقسام الى اقسام متدرجة تحتها لا يمنع الاختصار
كالقول في المشتق والمشتق بقسم بان يقال المشتق اما ان يعتبر قيام ذلك الحادث بغير
الحادث وهو اسم الفاعل او الثبوت وهو الصفة المشبهة او وقوع الحادث عليه وهو اسم
المفعول او كونه المتصور له وهو اسم الالة او مكانا ووقوع فيه وهو ظرف المكان او زمانا وهو
ظرف الزمان او يعتبر قيام الحادث به على وصف الزيادة على غيره وهو اسم التفضيل وكذلك
الفعل بقسم باعتبار الزمان الى الماضي والحال والمستقبل وباعتبار الطلب الى الامر وغيره
ذكره التوشحي **جزئي** اي شخص لوحظ بعينه **وكلي** اي عام من شخصات لوحظت اجمالا
بامر كلي بمها صفا **الثاني** اي اللفظ الموضوع لموضوع **وما قدمته العلم مستحكما** والمراد
بالعلم الشخصي واما العلم الجسدي فخرج على مورد القسم اذ معناه كلي **ثانية** اي المؤثر
للمتخض وضعا عاما اقام اربعة الحرف والصغير واسم الإشارة والموصول وجه الحرف في هذه
الاقسام الاربعة ان مدلوله **اما ان يكون معنى حصلا في غيره من متعلق ولا يتحقق**
الا بغير الغير بمعنى انه يتحقق بانضمام متعلقة له ويتعلق بغيره **فالحرف كمن اول**
يكون كذلك بان يكون معنى صلا في نفسه متحصلا بدون انضمام امر اليه **خذ**

خذ بذوق خير واذا عرفت ان الالفاظ الموضوعه لموضوعات وضعا عاما محتجا
حين استعملها الى طريقة الافادة التعيين **فالمخاطب** يعني المخاطبة فيتناول ضمير المتكلم
والمخاطب **ان يكن قربة فانه الضمير ان يشبهه** كانه ان كانت وهو ان ما يند راده
المعنى المعين منها من القرينة انما هو الخطاب الذي هو توجيه الكلام الى خاص **وباشارة**
كذا اوردك **انت القرينة حسية** بان يشار الى المراد بذلك اللفظ بصرف الاعضا
كالموصول انت عقلية كالذكر والتوفان المعين للمراد من كل منهما انتاب مضمون صلة
المدلول قبل اقراره بالمدلول كقولك لمن سمع انه جاز واحد من بغداد الذي جاء
من بغداد رجل فاصل غير انبذ مضمون هذه الجملة الى هذا المعنى عند الخطاب اعتبار
لثبته عنده ولا يخفى ان هذه الإشارة لا توجب التعيين الا بانضمام امر خارج عن تلك
النسبة كاختصار مضمون الصلة فلا فيها اشير اليه بهذه النسبة كما سيجي تحققة ولعل
ان يقول كون الحرف وضمير المتكلم والمخاطب موضوعا لشخص ظاهر واما ضمير الغائب فقد
يعود الى مفهوم كلي ولتخط هذا في اشارته الى الجنس وكذا الذي لا يراد به كلي واجيب
عن الاشارة الى الجنس بانها مبنيّة على جعله منزلة الشخص المشاهد وكذا في الموصول واما
ضمير الغائب فالظاهر ان لفظه هو موضوعه للجنس المتدرجه تحت مفهوم الغائب المذكور
سواء كانت جزيات حقيقة او اضافية كما سيجي تحققة واعتراض عليه بان هذه القضية
اي قسمه اللفظ الموضوع لموضوع وضعا عاما الى تلك الاقسام الاربعة غير حاصره بل هو
ان يكون ههنا لفظ وضع بامر عام لكل من افراده المتخصص ولم تكن قربة احدى الاشياء
كاسما حروف الباني كالالف والباء وكذا لفظ التعيين واسمي الكتب كالكافة ذكره العلامة
التوشحي ولما كانت الاقسام تشترك في شئ وتمتاز في شئ اخر اراد ان يثبت على ما لا يشترك
ومابه الاختيار فوضع الخاتمة لاجل هذا فقال **خاتمة فيها تنبيه على لفظ قد**
او حتمتها افضل او لها انظر لها اي الضمير واسم الإشارة والموصول **في كونهما قد حصلوا**
مدلولها بغيرها اي ليس كل من تلك الدولات متحصلة في العقل بحسب فهمه ما وضع بارادة
الانضمام قرينة الهام للخطاب والاشارة حصار عقلا فتكون اسما لاجزوا لاستقلال
معانيها بالمعنوية واشرا الى التنبيه الثاني بقولنا **ولم تدر اشارة عقلية لشخصا ثانيا**
في القضية هذا اشارة الى الفرق بين الموصول وبين الضمير واسم الإشارة بان الموصول
مع القرينة التوقي الصلة لا تفيد الجزئية **تفيد الكلي بالكلية لا يفيدنا جزئية** واعلم
اما كون القيد كليا فظهر الى مجرد الصلة لا بد الا على انتاب مضمون جملة الذات
من غير تعيين واما اعتبار كلية القيد مع ان معنى الموصول شخص على ما قرره في حيث
ان مفهوم العالم بالوضع من الموصول وحده حين الاطلاق ليس الا الامر الذي هو
الالة فلا لحظة الشخصات ولا شك انه كلي مقيد بمضمون الصلة الذي هو
كلي ايضا فلا يفهم السامع شخصا بخلافه **قربة الخطاب والحرف فاحفظه لا تشتر**



من اجل ان قد يقال ان الضمير واسم الإشارة في الجزى وكان اى الموصول كلياً غير هو وفي
بحث لان الموصول موضوع للضمير على ما حقق وعدم فهم السامع المعنى لا يوجب
الكلمة العلم الا ان يقال ان المراد ان الموصول عد كلياً نظراً الى فهم السامع من مجرد قرينة
الصلة والإشارة العقلية مع قطع النظر عن الاختصاص الخارجى لا على ان الموصول كلفية
والا فلا يتقدم كلامه اذ القرينة المفيدة للتخصيص الخارجى اليها في الاستعمال ان اعتبر
فلا فرق وان لم تعتبر فلا فرق ايضا لعدم افاده الجزئية في الكلى لكن لما كان المقبر
ظاهراً من القرينة هو مضمون الصلة حكماً بان قرينة الموصول على الصلة والإشارة
العقلية المفهومة والمسمى بين هذه التفرقة على ذلك التثنية ذكره القسطنطيني **ثالثاً**
اي التثنية على بين العلم وضيمه الفرق بهذا الحكم حيث خرج بخصوصه عن
الوضع في العلم وتعدد المعنى والوضع في الضمير وعلمت **فان** قد تقدم **خروجاً**
اي اليها **فما دون** اسم الإشارة **لظن** وهما **بالحال** اي الإشارة **موضوعة** **فما**
بمعنيته قرينة **بما بين** والمراد بالقرينة الإشارة الحسية في استعماله في معن دون
اصل الوضع **بالوضع** مدلول الضمير **عق** اي الوضع عن مدلول الضمير الذي هو
منطوق الجزئية ووجه الفساد ما مر من ان السمع في الضمير كالمضمر والعلم **رابعاً**
اي التثنية **لعمامة** **تتبع** من هذا اي التسم للذكر ان **الحرف** **بما دل على معنى**
بغير حكم معناه **في الحكم** **استقلال** **بذات** **بمفهومية** **في الحال** بان يكون
ملحوظاً فصدور الذات بل يكون ملحوظاً تبعاً وعلى انه وسدلة الى ملاحظة غيره وهذا
المعنى لا يتضح غاية الايضاح الا بتفهم مقدمته فنقول ان المعاني قد تكون **ملاحظة**
قصدية بالذات وقد تكون ملحوظة تبعاً غير متصودة بذاتها بل على انها **الذات**
غيرها ومراة لمشاهدة ما سواها وهو الاعتبار الاول مستقل بالمفهومية والعقل
وصالحه لان حكمها اولها والاعتبار الثاني غير مستقل وغير صالح للحكم عليها
اولها واستوضح ذلك من قولك قام زيد وقولك نسبة القيام الى زيد فانت في الثاني
مدركه نسبة القيام اليه لكنها في الحالة الاولى مدركه من حيث حاله بين زيد وقام
والا لتعرف حكمها فكانت مارة لمشاهدة ما لذلك لا يمكنك ان تحكم عليها اولها
واما في الحالة الثانية فهي ملحوظة بالذات ومدركه بالنقد يمكنك اجراء الاحكام
عليها بانها من باب النسب والاضافات فهي على الاول غير متقلة بالمفهومية وعلى
الثاني متقلة وهذا كما ان البصر قد يكون مبصراً بالذات مقصوداً بالابصار
وقد يكون مبصراً تبعاً على انه لا ابصار غيره كالمراة فانك اذا نظرت اليها
وشاهدت الرسم فيها من الصورة فان قصدت الى المشاهدة الصورة فالمرأة فكذلك
الحالة مبصرة ايضا لكنها غير مبصرة قصداً بل تبعاً ولا يمكن لك ان تحكم عليها اولها
كما يمكن للصورة وان قصدت الى المشاهدة المرأة نفسها تكون صالحة ان تحكم عليها

بني

عليها والافقية البصرية الى مدركاتها كنبه البصر الى حسوساته واذا اتهم هذا معنى
الابتداء معنى له تعلق بغيره كالسير مثلاً وذلك المعنى ان لاحظته العقل قصداً والذا
كان معنى مستقلاً بالمفهومية صالحاً لان حكمه عليه كما تقول الابتداء معنى اضافي وبه
كما تقول ما يبحث عنه معنى الابتداء ويلزم ادراك متعلقة تبعاً والعرض اجمالاً وهذا
الاعتبار مدلول لفظ الابتداء وانك بعد ملاحظة على هذا الوجه ان تقيده بمقتضى
فقول ابتداء سرى من البصر فلا يخرج ذلك عن الاستقلال واذا لاحظته العقل بحيث
انه حالة بين السبر والبصر وجعله القلة لقرينة حاله ومراة لمشاهدة على هيئة الانتها
والارتباط كان غير مستقلاً بالمفهومية وغير صالح لان حكمه عليه وبه وهو هذا الاعتبار
مدلول لفظ من وهذا ما ذكره ابن الحاجب في الايضاح حيث قال الضمير ما دل على معنى
يرجع الى معين اي ما دل على معنى باعتباره في نفسه وبالنظر اليه لا باعتبار امر خارج
عنه ولذلك قيل للحرف ما دل على معنى في غيره اي باعتباره متعلقه لا باعتباره في نفسه
فقد اتضح ان ذكر متعلق الحرف انما وجب لتخصيل معناه في الذهن اذ لا يمكن ادراكه
الا بدراك متعلقه وهو اللاحظة لان الواضع اشترط في دلالة على معناه الافراد
ذكر متعلقه ولزم يشترط ذلك لا يمكن فهم معناه والحكم عليه وبه في نفسه فانه لا يرجع
الى طائل وايضا فثبت لادليل على هذا الاشتراط في الحروف سوى التزام ذكر المتعلق في
الاستعمال وهو مشترك بين الحرف وبين الاسم الا لازمه الاضافة فالعرق الذي ذكره
بان ذكر المتعلق في الحروف لاجل الدلالة وفي تلك الاسماء لتخصيل الغاية التي هي التوصل
تلك تحت واما بيان عموم الوضع في كلمة من فهو ان الواضع تفعل معنى الابتداء مطلقاً
وهو مشترك بين الابتداءات المشخصة التي كل منها ملحوظة تبعاً ووضع لفظ من
له اي لكتلتها وقس على هذا سائر الحروف ذكره القسطنطيني **بجمل** **ما قابل** **من فعل**
واسم **فما** **اسل** **المتعل** فان معنى الاسم بتمامه مستقل بالمفهومية والفعل وان كان
تمام معناه غير مستقل بالمفهومية غير صالح للحكم عليه وبه الا ان جزم معناه اعني الحدث
مستقل بالمفهومية والحاصل ان قام زيد مثلاً يدل على حدث وهو القيام وعلى نسبة
مخصوصه بينه وبين فاعله اعني النسبة للحكمة الجزئية فانها ملحوظة من حيث انها حالة
بين طرفيها والى لتعرف حكمها الا ان احدهما متعين بدلالة اللفظ والاخر وان كان متيناً
في نفسه بوجه ملحوظاً بذلك الوجه والا لما يمكن ايقاع تلك النسبة لكن لا يظن الا
يدل عليه فلا يتحصل هذا الجزء الا بملاحظة الفاعل فلا بد من ذكره كما هو متعلق الحرف
فالمتعل باعتبار مجموع معناه غير مستقل بالمفهومية فلا يصلح لان يحكم عليه بشئ وبه
نعم جزئيه الاول اعني الحدث وحده ما خوذ من مفهوم الفعل على انه مستند الى شئ آخر
فصار الفعل اعتبار جزم معناه بخبر ما به ومما ذكره الحرف ولم يلج الى مرتبة الاسم ذكره القسطنطيني
خامساً **قد بان** **ما فرق** **بين** **الذي** **لشئ** **وفعل** **مطلقاً** **بان** **ضاراً** **على** **الحرف**

للعلم **بمورد صدق** الخوارج حدوا الفعل بما دل على معنى في نفسه مقرون
بأحد الألفاظ الثلاثة وأورد عليه بأن ضاربا بالصدق عليه هذا الحد وليس بفعل فالحدة
ليس بما يقع بها سبق من الفرق بين الفعل والمشتق علم أنه لا يرد **فإنه** أي الفعل **دل على نفس**
الحرف على أنه أول ما اعتبر في مفهومه ونسبة **يدركها من قد بحث** وضارب لكل ذلك
لأنه يدل على ذات ونسبة الحدث إليه فالخوارج أولوا في الفعل بالحدث وفي المشتق الذات
وبين علم الجنس واسم الجنس فرق جلي ظاهر بالحدس أن في اسم الجنس مذهبين
أحدهما هو الأكثر أنه موضوع للمادة مع وحدة لا بعينها ويسمى فردا منتقرا كما ذهب
إليه ابن الحاجب والآخرى والأخرى موضوع للماهية من حيث هي كإله في المقسم
في المقسم ولا يخفى أن علم الجنس غير مذكور فيه فكأنه مبني على قول من يجعل العلم الجنس
موضوعا للماهية من حيث هي كما أن علم الجنس كذلك إلا أن بينهما فرقا **فعلم الجنس كسأله**
بذاته أي جوهره **وضع للجنس** أن معينا فيما سمع فيدل بجوهره على ذلك الحقيقة معلومة
للمخاطب متعينة عنده معبودة كما أن الأعلام المتخصصة مبهودة معينة لذاته **وعدم**
التعيين في اسم الجنس ملاحظ وضاعا بغير ليس ثم أي التعيين ماعرفا كالعدم
فاحفظ لتتال الشرفا للتعيين جزم معنى علم الجنس غير داخل في مفهوم اسم الجنس السابق
الموصول **عكس الحرف** يدركه ما ورد الذكاو الطرف فالخوارج قد دل على معنى غدي في
غيره تحصيله به بدلي وعكس ذلك الموصول أن تعين معناه بالوصل الذي قد
تألفها الفعل والحرف فقد اشتركا في المعنى أن رمت الرشد باعتبار كونه وقد ثبتا
لغير اشاره إلى علة امتناع الحكم على الفعل والحرف للتعين في معناه وهي صحة الحكم
على الشيء موقوفة على ثبوته في نفسه أي استقلاله بالمفهومية ليمكن اثبات غيره له وكل
من مدلولها غير مستقل بالمفهومية بل مرتب بالغير فمضى من كذا ذكره هو أنه بذات الخاص
الذي يكون له الملاحظة الغير كالسير والبصره ومعنى ضرب هو ذلك الحدث المنسوب
إلى فاعل ما بحيث يكون النسبة مرآة للملاحظة طرفها والآخر في ذكره التوشحي **فالغير له**
ما أثبت أي لكل منهما بل لا يثبتان لشيء أصلا إذا كانا مستعملين في معناه وإنما قد ردا
بالاستعمال لئلا ينقص بقرينة ضرب فعل ماض ومن حرف جر فإن الالفاظ كلها حيث
انفصلت أي متطوعا عنها النظر عن إرادة معانيها الموضوع متساوية الأقدام في صحة
الحكم عليها أو بها ومنهم من قال ضرب ومن مثالا اسم باعتبار دعو وضع الالفاظ الموضوع
للعاني لانفصالها في ضمن ذلك الوضع وحيث لا دليل على تلك الدعوى إلا ذكر اللفظ
وإرادة نفسه لزم عليهم وضع المعالاة في مثل قولهم جئت قبل أولئك الحرف ولا يعدم
عاقلا فضلا من فاضل ولما كان يقول في لا يكون أمنا في قوله تعالى وإذا قيل لهم امنوا
لاستقامتكم ولا فعلوا لأن المراد به اللفظ فلا يصدق قول النجاشي ولا يثنى الكلام إلا في
حقيقة أو ما يقوم مقامها وأمنوا من حيث إرادة نفس اللفظ به كالأسم مستقل بالمفهومية

كون

بالمفهومية ولا بد من اعتبار هذا التأويل على هذا التقدير لئلا يكل ذلك للحصر وتعرف
الكلام به والمبتدأ المحكم أن يقال ذلك للحصر وتلك التعريفات مبنية على اعتبار
ما هو الشائع في الاستعمالات لا على اعتبار النوازل ذكره العلامة القوشجي وإذا
كان معنى الفعل والحرف كذلك **فامتنع الاخبار حتما عنها** وهذا الذي قد ذكره العلامة
باسمها **والفعل بالمدلول** **للفضيه** كلما أدى الحضور أن الفعل باعتبار بعض معناه
وهو الحدث كل وأما باعتبار تمام معناه وهو الحدث ونسبته في زمان معين إلى موضوع
ما ففي كليته نظر بل هو باعتبار تمام معناه كالحرف فكأن اللفظة من موضوعه وضعا
عاما لكل ابتدأ خاص بمخصوصه كذلك لفظة ضرب موضوعه وضعا عاما لكل شبيهة
للحدث إلى فاعله بمخصوصه ففعله من قام المعنى الموضوع طعن على غير مستقيم ولما
كان الحدث الذي هو جزم معنى الفعل مستقلا بالمفهومية **فجوزت** **نسبته** **للفرد** من
صالح الانتساب **فيه** أي الفعل باعتبار الحدث وهو بهذا الاعتبار مستند دائما إذا اعتبر
في مفهومه ذلك بحسب الوضع فلا يمكن جعله مستندا إليه **أخبرني** **أعلى قصد** **بجلا**
ذات الحرف **أن تحصل المدلول بالغير** وهو متعلقه فليس بمقتل لغيره فلا يكون مجزا
به ولا عنه على ما ذكرنا من عاشرها وفي ضمير الغالب وعمومه الكلي ذي المراتب تأمل يند
بأن في نظر وجه التأمل أن الضمير مطلقا سواء كان للفاعل أو للمكمل أو للمخاطب موضوع
لكل من الشخصات وضعا كليتا فقد علم منه أن في كلمة الضمير باعتبار وضع كل واحد
من أفراد المفهوم كلي كوضع هو المفهوم الواحد الغالب لذلك نظر **أعلى** **عشر** **وبه الفرق**
أي التفرقة بين الحرف وبين الأسماء التي تشابه الحرف في التزام ذكر المتعلق **حرفي** **كذو**
وفوق **حيث مفهومهما بالمعنى كلي** لأنها بمعنى صاحب وعلو **فلا تلهما**
ولما كان ههنا مظنة سوال وهو كيف يقال بأن مفهومهما كلي مع أنها لا يستعملان
إلا في جزئيين إضافيين بالنسبة إلى معانيهما الذي هو صاحب والعلو فاجاب عنه
بقوله **لعمري** **أمر وهو الإضافة** فلا يكون مثل ذو وفوق جزئيين بحسب الوضع
لجود استعمالهما في الجزئيين الإضافيين اللذين قد يكونان جزئيين حقيقيين وقد
يكونان كليين انضم كما تقول الإنسان ذو نطق وذو حياة ولذا لا يصح أن يجعل
على الجزئية الحقيقية على ما يتبادر من المقابلة الكلي وظاهر التفرقة بينهما وبين الحرف
أن معنى الحرف جزئي مستحق كالمبتين **تأني عشر** **وبه الصلابة** **تعاور** **الالفاظ**
بعضها يرى **مكان بعض** **فاعتبر ما قورا** وإنما المعبر الوضع على ما صرح في
الاهتمام عند التلا ختم بدفع ما عسى أن يخطر ببعض الأوهام وهو أن الحكم
بالكلمة والجزئية والعلمية والموصولية وأمثالها الالفاظ إنما هو باعتبار ما
استعمل فيها المعاني فإذا قلت مثلا جاني ذوالمان وأردت به زيد فيحمل أنه جرى
لاستعماله في الجزئي وكذا إذا انحصرت في مدة حفظ التوراة في زيد فقلت الذي حفظ

التوراة في هذه البلدة حاضر فرمجايتونم ان هذه الالفاظ اعلام شخصيه لانها
 المراد بكل منها ومن العلم الشخصي ووجه الدفح ما ذكر ان المعبر في الالفاظ
 هو حال الوضع والموضوع له ذكر كلتي وان استعمل ههنا في مخفف فلا يكون حريا
 بخلاف زيد فانه جرى لوضعه لذلك المخفف وكذا الحال في مثل هذه الصورة
حرره موسى الذي قد اشتب **الجمع حسن** وهو حسن يعني موسى المحاسني
 فان الدلجي قال في شرح الشفا بحسن جمع حسن على غير القياس وكأنه جمع محسن
 صرت في اعلى الرتب **وافضل التسليم** **راكي** **الادج** **على الذي من يقفوا**
نحي **محمد** **من هو من خير مضر** **والال** **والاصحاب** **ناظمي الدرر** **ما عطرت**
انا مل النظام **مفارقة** **لا سطر الختام** ولا يخفى ان الخبر فائدة وضعته وفائدة
 لزوميه والبروزيه ان خبر الخبر من هو عالم به ونحو مع جباب البدر المضي على المسلمين
 من اهل الانام فائدة الخبر لا من اهل افادته وقد اجمع البصاف على حسن قول الشاعر
 اذكر ما جئني من قد كفاني حيا ان شيمتك الحيا اذا انتى عليك المربوبيا
 كفاه من تعرضك الشنا وكان الفراغ من جمعه استه ارجع ولدتني وماء الف
 وجعلتها خادمة لسدة من طلع في افق الفضل بارفع بيان وفاق الحد
 التفتا زاني بما يبديه من اللطائف الحسان الجامع بين فضيلة السيف والقلم
 الصدر الاعظم والهام الاظم من لم يطق اللسان ان يصرح بالبحر في البيان
 انبأ الله ابام دولته وامره بالالطاف الخفية ما عطرت مفارقة الطروس
 بمسكة ختامه العبرية ولا زال ظل امنه وامانه ممدود ولما الشنا
 بذكره الجميل معقود ما ترجبت غرائس الجود من مقاصير الجواد وتشفت
 مابع السعد بموارد الامداد وكان للعلم ان ينجلي من سواد
 مررده ويرفع راسه من ركوعه وسجوده ويتصب كرا على الكمال
 ويعرض عن التلويح بالقبيل وقال

ان سمعني كما ما وقع
 لقلعة رضا عظم في العلم
 شامخة المنيرة حسن العمل

ويرتجى منيها قد انتفع
 من خضا وخلا في المنطق
 ودعوى السند عظم